



PROVISIONAL

A/PV.2241  
24 September 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر هرفي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين والحادية والاربعين

المنعقد بالمقر بنيويورك

يوم الثلاثاء ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤، الساعة ٣.٠ / ١٠

الرئيس : السيد بوتفليقة (الجزائر)  
ثيم : السيد غنيرة (لبنان)

— مواصلة المناقشة العامة (٩)

القيت الكلمات من :

السيد مالك	(اندونيسيا)	السيد كيمورا	(اليابان)
السيد جونيس	(تركيا)	السيد موانجا	(زامبيا)
السيد فرايد نلند	(النرويج)	السيد حمد الثاني	(قطر)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاه أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

اما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-39888

السيد مالك (اندونيسيا) : السيد الرئيس من دواعي سرورى العميق وشرقى أن أقدم لكم تهنئة وفد اندونيسيا الخالصة لانتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، وان صفتكم كرجل دولة وجهودكم التي لا تكل ومنجزاتكم المعروفة جيدا في قضية السلام وفي سبيل تحقيق مزيد من المساواة في النظام الدولي هي أمور معترف بها في المجتمع الدولي . لذلك فنحن واثقون من انه بالرغم من ان المشاكل امام الجمعية خطيرة وكثيرة الا اننا تحت قيادتكم سوف نتمكن من ايجاد الحلول المرضية والاجابة عليها ، وحقيقة ان اختياركم في هذه الفترة لكي تحتلوا هذا المنصب السامي يعطي وفد بلادى مزيدا من السرور ذلك اننا نرى انكم ياسيدى الرئيس ليس فقط ابنا بارزا لافريقيا والامة العربية ، ولكن أيضا واحدا من أبرز القادة لحركة عدم الانحياز في العالم ، وفي وقت توجسد فيه فرص كثيرة واحتياجات كثيرة فان عدم الانحياز لديها دور هام لكي تلعبه في تشجيع السلام الدولي والتقدم والرخاء ، لذلك فان وفد بلادى يعتبر من المناسب أن يجد هذه القوى من أجل السلام والتقدم متمثلة في شخصكم كرئيس للجمعية العامة .

وفد بلادى يود أيضا ان ينتهز الفرصة لكي يعبر عن تقديره العميق للرئيس السابق للجمعية العامة سعادة سفير اكوادور السفير بنيتس .

ان وفد بلادى يرحب بمزيد من السرور بالأعضاء الجدد في المنظمة وخاصة الدولة القريبة من بلادى في جنوب شرقى آسيا ، فوفد بلادى يرحب بصفة خاصة بعضوية بنجلاديش في الامم المتحدة ، وهذا يظهر خططا أخرى للأمام في الجهود من اجل التثام الجروح ونهاية للنزاع في التاريخ الحديث في هذه المنطقة وكذلك يمثل بداية لعهد خال من العداوة وعدم الثقة .

وأود أيضا ان ارحب بجرانادا كعضو بيننا ووفد بلادى مؤمن بأن التزم جرانادا بمبادئ الميثاق وأهداف الامم المتحدة سوف يمكنها من ان تلعب دورا هاما في عمل المنظمة .

كذلك نرحب ترحيبا حارا بفينيا بيسا ولقبولها في الامم المتحدة ، وكما حيننا بنفس السرور مولدها كدولة مستقلة في ٢٤ سبتمبر عام ١٩٧٣ ، والعملية التي أدت الى استقلال غينيا بيساو كانت عملية طويلة وشاقة ،

وان انضمامها كعضو في المنظمة يستحق التحية .

ووفد بلادى يتوقع ان تتاح لنا فرصة الترحيب بعضوية موزمبيق وأنجولا كأعضاء. في المنظمة ، ونحن ان نعبر عن ارتياحنا لقبول غينيا بيساو في الامم المتحدة ، فان اندونيسيا ترهب بالتحويلات التي حدثت في سياسة البرتغال في مواجهة المنطقة المستعمرة التي تديرها ، وقد فتحت صفحة جديدة في تاريخ علاقات البرتغال ليس فقط في هذه المناطق ولكن مع قارات افريقيا وآسيا ومع جميع الشعوب المحبة للحرية في العالم . وهذا التطور في الواقع يشكل منارة للأمل لكل أولئك الذين لا زالوا يرضخون في قيود الاستعمار والتفرقة العنصرية ، ولكن حتى تحصل الشعوب التي تنكر حقوقها في تقرير المصير وتأخذ مكانها الشرعي في المجتمع الدولي ، يجب على الأمم المتحدة ألا تقلل من جهودها من أجل الاسراع بعطية تصفية الاستعمار .

ان العام الماضي شهد تطورات عميقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وكما لاحظت فقد كان عاما اتسم بالتحديات العظيمة كما توجد فيه فرص كبيرة ايضا . فمن ناحية فان المجتمع الدولي قد واجه مشكلات متشعبة وعظيمة ولم يسبق لها مثل في كل تجاربنا ، ومن ناحية اخرى فان هذه الظروف قد اتاحت فرصا فريدة من نوعها في منظماتنا وللعالم بأسره ، واذ كانت تتوفر لنا الرؤية والشجاعة الكافية وفوق كل شيء الارادة السياسية اللازمة نستطيع ان نستخدم هذه الفرص من أجل ارساء الأسس اللازمة لاقامة علاقات اقتصادية وسياسية جديدة ، تنقل العالم الى القرب من انشاء نظام اكثر عدالة وتوزيع اكثر عدالة لثروات العالم . ان الحاجة للتغيير في طابع العلاقات الدولية أصبح أمرا معترفا به دوليا الآن ، وواضح مع ذلك طبيعة ووقت هذا التغيير ووسائل تحقيق هذا التغيير ، الا ان هناك خلافات كبيرة داخل المجتمع الدولي ، والى جانب الاعتراف بالحاجة الى ذلك التغيير فان هناك ادراكا متزايدا بأن المشكلات التي تواجه العالم لا يمكن ان تحل بواسطة أمة واحدة أو مجموعة من الامم تعمل وحدها . ولكن يمكن التغلب عليها فقط عن طريق الجهود المشتركة للمجتمع الدولي بأسره والذي يعترف بأن التوافق العالمي يحتاج الى التعاون العالمي ومن بين النتائج المشجعة لهذا الادراك الجديد هي ان الامم المتحدة قد دعيت لكي تلعب دورا متعاظما باعتبارها الجهاز الذي يمثل المجتمع الدولي ، والذي تتوفر له الفرص التي تجعله يعالج هذه المشكلات .

لذلك قد يكون من المفيد ان ننتهز هذه الفرصة لكي نفحص بعناية سجل المنظمة خلال العام الماضي ، ولكي نقيم الطريقة التي عملت بها الامم المتحدة وقامت بدورها المتعاظم في الموقف الدولي الجديد .

من بين التحديات الخطيرة التي تواجهها منظماتنا والتي واجهتها في العام الماضي ، كيفية معالجة نشوب القتال من جديد في الشرق الاوسط . ونشوب القتال قد دفع العالم بدرجة خطيرة مرة اخرى الى حافة صراع دولي . ووفد بلادي يسره ان يرى الامم المتحدة وقد اثبتت انها قادرة على مواجهة هذا التحدي ، وهذا الدور الهام الذي قامت به الامم المتحدة من اجل وقف اطلاق النار في الشرق الاوسط وفي ترتيب اتفاقيات الفصل بين القوات في سيناء وفي مرتفعات الجولان هي أمور معترف بها عامة .

ومنظماتنا كانت مفيدة أيضا في انشاء قوات السلام التابعة للأمم المتحدة والتي مكنتها من المحافظة على وقف اطلاق النار . ومن دواعي الشرف الخاص لاندونيسيا ان تتمكن من الاسهام بكتيبة فسي قوات الامم المتحدة بناء على طلب مجلس الامن . وفي الوقت الذي نجد فيه نفسنا مرتاحين للدور الذي قامت به الامم المتحدة وستواصل القيام به في الشرق الاوسط ، فان وفد بلادي يجب ان يعيد تأكيد وجهة نظره وهي انه حتى تزال الاسباب الجذرية للصراع بين العرب واسرائيل لا يمكن تحقيق سلام دائم في هذه المنطقة المضطربة . فان حلا شاملا وعادلا لمشكلة الشرق الاوسط لا يمكن أن يتحقق الا اذا طبقت جميع القرارات المتعلقة والصادرة عن الجمعية العامة وعن مجلس الامن .

يجب ان ينتهي العدوان الاسرائيلي ويجب ان تحرر الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وان تعاد الى اصحابها الشرعيين ومدينة القدس المقدسة يجب ان تعود الى الولاية العربية ويجب على اسرائيل ان تلغي جميع الاجراءات التي اتخذتها لتغيير طابع هذه المدينة ، ولكن مع ذلك فان وفد بلادي مقتنع بأن الشرق الاوسط سوف يبقى حلقة للصراع واراقة الدماء طالما انكرت حقوق شعب فلسطين الاساسية ، بما في ذلك الحق في تقرير المصير . وما يبعث على تشجيع اندونيسيا في احتمالات السلام هي مفاوضات جنيف ، ولكن مهما كان النجاح الذي يمكن ان تحققه هذه المفاوضات فان حلا مرضيا لمشكلة الفلسطينيين سوف يكون شرطاً لازماً لعودة السلام في الشرق الاوسط وان مشاركة ممثلي الفلسطينيين في جميع المحادثات التي تتعلق بمستقبلهم هو أمر له دلالة عظيمة ، ومع هذه الاعتبارات فان اندونيسيا انضمت الى وفود اخرى في اقتراح ادراج قضية فلسطين في جدول أعمال هذه الدورة .

هذا ولم تكف أسس ارساء السلام في الشرق الاوسط توضع حتى واجهت المنظمة تحدياً أخيراً ،

ففي يوليو من هذا العام أخذ العالم بانقلاب ضد الرئيس مكارتيوس في قبرص ، وهذا الحدث وتدخل تركيا أعطى ابعادا خطيرة لمشكلة قبرص ، وما نراه في قبرص هو مأساة جاليتين اضطرتا الى العيش سويا . ولكن لم يتمكننا من الاتفاق على كيفية التعامل فيما بينهما في وقت السلام ، والتطورات الاخيرة في قبرص تتجاوز المصير التمس الذي حل بهاتين الجاليتين ، لان هذه التطورات لا تهدد بالخطر فقط استقلال وسلامة ووحدة اراضي هذا البلد ولكنها تشكل ايضا تهديدا خطيرا للسلام والامن في منطقة البحر الابيض المتوسط .

ان وفد بلادى يدرك تعقد وتشعب هذه المشكلة والخلفية الطويلة البميرة السياسية لها ، وليس من السهل وليس من اللازم ان نوزع اللوم على جانب أو على آخر لان الجاليتين يجب ان تواصل العيش معا ، وما له أهمية اساسية الآن هو ان نعيد جميع الاطراف المعنية الى مائدة المفاوضات وخلق الظروف التي تمكن شعب قبرص نفسه من تحديد مستقبله بنفسه .

ومن رأى اندونيسيا ان قبرص يجب ان تبقى مستقلة ودولة ذات سيادة ودولة غير منحازة ، ويجب وضع اطار دستورى جديد الآن يضمن حقوق كل جالية وتمكينها من العيش في انسجام مع بعضها حتى يمكن تحقيق شخصية قبرصية حقيقية .

اسمحوا لي الان ان انتقل الى النزاع في منطقة قريبة من اندونيسيا واشير الى الحرب المتصلة واراقة الدماء في الهند الصينية وشعوب آسيا . وبالنسبة لهذه القضية فان الشعوب في جميع انحاء العالم تشعر بالقلق العميق لانه بعد سنتين من التوقيع على اتفاقية باريس فان السلام مازال أمرا لا يمكن الوصول اليه في فيتنام ، وهذه الاتفاقيات يمكن ان تكون الاساس لحل الصراع المبرير الطويل والذي يذهب بأرواح كثيرة ويسبب خسائر مادية كبيرة تزيد في حجمها عن تلك التي تحدث في الشرق الاوسط أو في النزاع في قبرص .

ان وفد بلادى يلاحظ للأسف - وبالرغم من ذلك - انه مازال هناك دليل بسيط وغير كاف على توافر النية الحسنة المطلوب توافرها بين الاطراف المعنية مباشرة بهذه الاتفاقيات خصوصا هذا الطرق المعنى بالتسوية السياسية . وهكذا فان الموقف يمكن ان يتدهور مرة اخرى مما يزيد من احتمال نشوب حرب واسعة النطاق في فيتنام .

واندونيسيا تسهم اسهاما متواضعا فى الجهود التى تبذل لتنفيذ اتفاقيات باريس بشأن فيتنام عن طريق عضويتها فى اللجنة الدولية للأشراف والرقابة ، وسوف تواصل اندونيسيا العمل فى هذه اللجنة طالما تعتقد أن مشاركتها يمكن أن تسهم فى الواقع نحو استعادة السلام الحقيقى فى فيتنام وبالمثل فان المنطق المساوى فى جمهورية خمير هو مصدر قلق عميق لاندونيسيا ، وان التضحيات بالأرواح والولايات التى ينطوى عليها هذا الصراع تجعلنا نأمل بشدة امكان الوصول الى سلام عن طريق المفاوضات بين الأطراف المتنازعة لشعب خمير . والواقع أن الطريقة التى قدمت بها هذه القضية للجمعية العامة تسبب شكوكا لوفد بلادى .

ومن رأى اندونيسيا أن شعب خمير يجب أن يعطى الفرصه لكى يحل مشكلته بسلام ودون تدخل خارجى ، أو دون أن يفرض عليه حل من الخار ، وأن يقرر لنفسه القيادة والزعامة التى يريد ها ونظام الحكم الذى يريد العيش فى ظله .

نحن ضد فكرة محاولة الأمم المتحدة أن تفرض حكومة وتفرض قيادة على شعب خمير . ومع ذلك فاننا سنؤيد كلية تدخل الأمم المتحدة فى مشكلة خمير اذا كان هذا التدخل سوف يؤدى الى انهاء القتال بين الخميريين وايجاد حل سلمي . ولكننا مقتنعون أن محاولة الأمم المتحدة فرض قيادة وحكومة على شعب خمير لن تنهى القتال ، ولكن على العكس سوف تزيد من هذا النزاع وتطيل فى أمده . لذلك فانه سوف تكون سخريه مأساوية فى الواقع اذا حاولت الأمم المتحدة بعد عدة سنوات من عدم التورط فى الهند الصينية ، أن تقرر فجأة أن تتدخل — ليس لاقرار السلام — ولكن لكى تشجع النزاع وتطيل من أمده وتشيع اراقة الدماء بين شعب خمير .

وإذا كانت الأمم المتحدة تريد أن تتخذ اجراء ما ، فان من رأى وفد بلادى أن ذلك يجب أن يكون متفقا مع مبادئ وأهداف الميثاق بأن تناشد الجمعية العامة الأطراف المتنازعة أن توقف القتال وتبدأ المفاوضات من أجل ايجاد حل سلمي مقبول لكل شعب خمير ، وفى هذا المقام أود ان أشير الى العرض الذى قدم فى ٩ يوليو ١٩٧٤ من جانب حكومة جمهورية خمير فى بنوم بن ، لهدء مفاوضات دون اى شروط مسبقه من أجل ايجاد حل سلمي لنزاعهم ، ولانهاء القتال بين الاخوة . أن وفد بلادى يعتقد أن هذا العرض يجب أن ترحب به الجمعية العامة لأنه يتمشى تماما مع روح ومحاولات الأمم المتحدة من أجل السعى لايجاد حلول سلمية للمشكلات عن طريق المفاوضات .

واسمحوا لى الآن بأختصار أن أؤكد من جديد موقف بلادى فيما يتعلق بالقيادة الوطنية فى كيبوديا . ليس لدينا شىء ضد الأمير سيهانوك ، أو ما يسمى بالحكومة الملكية للاتحاد القومى لكيبوديا ، فى الوقت نفسه فان شعب اندونيسيا يحترم الأمير سيهانوك لدوره فى كفاح شعب خمير ولكن برلمان خمير المنتخب من جانب شعب خمير وفقا لدستورها ، عزله ، وهو الآن يطالب بزعامته القومية .

ومن ناحية المبدأ فان اندونيسيا ضد مبدأ الاعتراف بحكومة فى المنفى طالما أن هناك حكومة وطنية فى البلد نفسها وقائمة بطريقة شرعية مقبولة من الشعب على أساس عملية دستورية . فانا كانت الجمعية سوف تبدأ بالاعتراف بمثل هذا النظام فى المنفى ، فانها لن تشكل تدخلا فى الأمور الداخلية لهذه الدولة ، ولكنها سوف تعرض للخطر هيكل الأمم المتحدة . الآن الأمر يتعلق بجمهورية كيبوديا وغدا قد يتعلق بدولة أخرى .

قد يكون البعض الذى يؤيد فكرة الاعتراف بحكومة فى المنفى بسبب مشاعر التضامن مع شخص أو مجموعة تمثل معتقدات سياسية أو اعتبارات عاطفية . لذلك فاني أقول أنه يجب أن يبقى الاختيار هو اختيار الشعب . وأنا لا أسمع للأمم المتحدة لكي تفرض حكومة على الشعب .

أن وفد بلادى يلاحظ مع الأسف أنه بعد سنتين من البيان المشترك الذى صدر فى عام ١٩٧٢ بين حكومتى كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ان الحوار بينهما أحرز تقدما بسيطا وان احتمالات المصالحة تقلصت ، ونحن نعتقد أنه سوف يكون من المفيد للجانبين أن يستأنفا الحوار الذى قطعهما بينهما فى تاريخ مبكر ، وأن يبذلا جهودا مجددة لتنفيذ المبادئ التى وضعت فى بيانهم المشترك . وفى هذا العام فان هذه الجمعية تواجه قضية كوريا ، ووفد بلادى يوافق على الرأى الذى يقول أن الأمم المتحدة يجب أن تنهى وجودها العسكرى فى كوريا ، وقد حان الوقت فى الواقع أن تنتهى حالة الحرب القائمة رسميا بين الأمم المتحدة وبين جمهورية كوريا الديمقراطية ، وبالرغم من التورط العسكرى للأمم المتحدة فى كوريا بناء على قرار مجلس الأمن فمن رأى وفد بلادى أن الجمعية العامة يجب أن تطالب مجلس الأمن بأن يتخذ فورا الاجراء الضرورى لانهاى الوجود العسكرى للأمم المتحدة ، وفى الوقت نفسه فان وفد بلادى يعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك بديل لذلك فى ضمان استمرار وقف اطلاق النار على خطوط الهدنة ، وأن الأمم المتحدة يجب ان تساعد فى ذلك كلما أمكن ذلك .

وفيما يتعلق بوجود قوة أجنبية في بلد معنى كان من رأى اندونيسيا دائما أن هذا الوجود لن يسهم نحو اقرار السلام والأمن ، ونحن شخصا لا نستطيع أن نقبل وجود قوات أجنبية أو قواعد عسكرية أجنبية على أراضينا ، ومع ذلك فكل دولة ذات سيادة لها الحق في أن تبرم اتفاقيات ثنائية مع دول أخرى للسماح بمثل هذا الوجود على أراضيها لأغراض دفاعية ، وطالما أن ذلك غير موجه ضد دولة أخرى .

هذا وإذا كانت هناك مناطق فيها أزمات على المسرح الآسيوى فان هناك بجانبنا مشرقا في نفس الصورة .

ويميز من الأرتياح والسرور ترحب أندونيسيا بتكوين الحكومة المؤقتة للاتحاد القومى فى لاوس ونرجوان يكون فى هذا الانجاز فاتحة عهد جديد من السلام والاستقرار فى هذا البلد والذى أشاع الحرب والدمار لأكثر من عشرين سنة . ونأمل أن يسهم هذه التطورات فى لاوس فى تحسين المناخ السياسى فى هذا الاقليم ، وتكون مثلا يحتذى للأطراف المتنازعة فى الهند الصينية . والتطورات الحديثة فى جنوب آسيا - كما أوضحت من قبل - فتحت صفحة جديدة فى التاريخ السياسى لهذا الأقليم ، ويرجع الفضل فى ذلك الى الحكمة السياسية لقادة الهند وباكستان وبنجلاديش . والباب مفتوح أمام عهد جديد من السلام والتعاون والتفاهم المتبادل . ومن دواعى سرورنا الخاص أن وفد بلادى يشير الى التطورات الخاصة فى جنوب شرق آسيا وبصفة خاصة فيما يتعلق بالجهود التى تبذل من جانب اتحاد دول جنوب شرق آسيا من أجل دعم التعاون الاقليمى .

وفي حين نرى أن اتحاد دول جنوب شرق آسيا قد أنشئ لتدعيم التعاون الاقتصادى والتكنولوجى والثقافى ، فقد اتبحت الفرصة أيضا أمام الدول الأعضاء لكى تعالج النواحي السياسية من مشكلات هذا الأقليم .

ويسرنا أن نشير الى النشاطات التى أدت الى التطورات لزيادة أنواع التعاون وجهود المجتمع الدولى من أجل تحسين أحوال بلادنا ، ومن أجل انقاذ السلام والاستقرار فى اندونيسيا ، بالإضافة الى أن دولاً أخرى فى الاقليم تؤيد الابقاء على المحيط الهندى كمنطقة سلام بعيدة عن المنازعات



الدولية وتمعيد التسليح العسكري ، لذلك فان أندونيسيا قد أيدت مبادئ  
سيرى لانكا ، وكذلك القرارات الصادرة من الأمم المتحدة الخاصة بهذا الموضوع  
الهـام .

ومع ذلك بقي أماننا الكثير لكي نفعله اذا أردنا أن تخرج هذه الفكرة الى حيز الوجود .

أن اندونيسيا تنظر الى وجود القوى العظمى فى المحيط الهندى بقلق عميق ، وهذا الوجود يتعارض مع رغبتنا فى ابقاء هذه المنطقة بعيدة عن المنازعات الدولية ، ونود ان نحث القوى العظمى المعنية ، ألا تواصل منافستها على المحيط الهندى ، لأن مواصلة هذه الجهود سوف يعرض للخطر السلام والأستقرار ، ليس فقط فى هذه المنطقة ، ولكن فى العالم بأسره . ان المجتمع الدولى يواجه لفترة طويلة مشكلة انشاء نظام جديد خاص بالبحار يسمح بالتوزيع العادل لثروات المحيطات وكذلك يوفق بين المصالح المتصارعة البحرية ، وكذلك وجود قرانين دولية .

واندونيسيا نظرا لموقعها الجغرافى تعلق أهمية عظيمة على المؤتمر الخاص بقانون البحار، وهذا المؤتمر يوفر الاحتياجات الخاصة بالسيادة القومية والوحدة السياسية - وحدة وسلامة الأراضى - وكذلك يحدد المسئوليات الموضوعه على المجتمع الدولى ، ومسئوليات حكومة اندونيسيا التى كانت حكومة اندونيسيا دائما على استعداد لتحملها . وأندونيسيا تتوقع من ناجية أخرى - بناء على التجارب الماضية - أن دولا اخرى تتمتع بموقف مميز فى استخدام البحار ونرجوا ان تكيف هذه الدول نفسها للتغيرات التى حدثت . والقضايا المعنية فى وضع قانون جديد للبحار يجب أن تتعالج على أساس المساواة والسيادة ، وليس على ضوء العلاقات بين القوى العظمى سواء أكانت علاقات اقتصادية أو عسكرية .

وبالرغم من أن هنالك تقدما يبعث على التشجيع ، إلا انه لم يتم تقدم مماثل فى الميدان الاقتصادى وميدان التنمية ، والصورة فى هذا المجال قاتمة وتبعث على التشاؤم .

وفى هذا المقام ، فان العالم ما زال مقسما بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، وأصبح واضحا أنه بالرغم من الجهود العظيمة لقلب هذا الوضع ، فان الشفرة ما زالت تتسع بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية .

وليس هذا الموضوع جديدا ، ولكنه سوف يثار فى كل فرصة . ليس فقط لظهور قلقنا واهتمامنا ، ولكن لكى نركز على أن هذا الموقف القائم على عدم التوازن فى النمو الاقتصادى لا يمكن ان يؤدى الى السلام الدائم والعدال ، وسلسلة الأزمات العالمية التى وضعت خلال الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة فى مايو الماضى قد اظهرت بوضوح حقيقة ضرورة التكافل بين الأمم

لاعتمادها على بعضها البعض ، وضرورة بذل جهود متضافرة لحل هذه المشكلات ، والعنوان الخاص بإنشاء نظام اقتصادى جديد الى جانب برنامج العمل الذى وافقت عليه الدورة الخاصة للجمعية العامة يتيح لنا اطارا عريضا للجهود المنسقة التى تساعد على تصحيح المظالم وعدم المساواة فى النظام الاقتصادى العالمى . والعالم لا يستطيع أن يبقى غير مكترث بالمشكلات الأساسية للبلاد النامية والتى تواجه مشاكل مواد غذائية غير كافية ونمو سكاني متزايد وبطالة وارتفاع حاد فى الأسعار فى السلع الأساسية التى تحتاجها لتنميتها .

وفيما يتعلق بمشكلة الغذاء فان تقييم الموقف الغذائى العالمى يظهر بجلاء أنه ما لم تتخذ اجراءات فعالة بسرعة فان أزمة الغذاء العالمى سوف تتخذ أبعادا تنطوى على كارثة تؤثر خاصة على البلاد النامية .

ومؤتمر الغذاء العالمى القادم لذلك ، - فى رأينا - يجب أن يوافق على برنامج عمل فعال يتضمن الجهود الدولية المنسقة من أجل ضمان انسياب المواد الغذائية وضمان الأمن الغذائى العالمى ووضع سياسة غذائية طويلة الأجل ، ومثل هذا البرنامج يجب أن يؤدى الى علاج أساسى لمشكلة الغذاء التى تتكرر كثيرا .

ويرتبط مع مشكلة الغذاء مشكلة النمو السكاني السريع فى كثير من البلاد النامية . وانعقاد مؤتمر السكان العالمى فى بوخارست فى أغسطس الماضى هو دليل على الأهتمام العالمى بأن مشكلات السكان التى تواجهها كثير من البلاد هى مشكلات ذات أبعاد عالمية ومقلقة وتحتاج الى جهود متضافرة على المستوى القومى والدولى لايجاد حل لها ، ان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التى تهدف الى اعطاء دفعة جديدة نحو تحرير التجارة الخارجية وتحسين اطارها العالمى لم تبدأ بعد . ان مؤتمر السكان العالمى قد وافق على خطة عمل فى ميدان السكان كجزء لا يتجزأ من سياسات التنمية الشاملة وبرنامج العمل هذا قد ركز على هذه الحقيقة ، وأنه مهما كانت سياسات السكان فان نمو السكان السريع فى السنوات القادمة يستوجب الاسراع فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق استثمار الموارد الطبيعية والافادة من التكنولوجيا فى روح الاعلان الذى يقضى بإنشاء نظام اقتصادى عالمى جديد .

ان الجهود التى تبذل لتوسيع نطاق الأسواق وتنويعها بالنسبة للسلع التامة التصنيع والنصف

مصنعة لا زالت تتأثر بالتضخم العالمى وعدم الاستقرار النقدى فى هذه اللحظة التى نحتاج فيها الى زيادة مكاسبنا من الصادرات وتوسيع فرص العمالة وان تدور مساعدات التنمية الرسمية للبلاد النامية قد أثرت الى حد بعيد على الجهود من أجل تنمية هذه البلاد اقتصاديا واجتماعيا . لذلك كان من اللازم أن يحدث تقدما كبيرا فى هذه المجالات الحيوية للتجارة والمساعدات الأنامية حيث ان يعد امرا هاما من أجل انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد ، وفى هذا المجال ، ولصالح البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، فاننا نأمل بقوة أن تفتح البلاد المتقدمة عن ارادتها السياسية وأن تستبدل جميع التحفظات التى لديها من أجل الاسراع فى تنفيذ هذا الاعلان وبرنامج العمل . وبهذه الطريقة وحدها ، وعن طريق الجهود الجماعية من جانب البلاد المتقدمة والنامية ، نستطيع أن نتقدم نحو عالم يتسم بمزيد من العدالة والأمن :

أن مشروع ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية سوف يزيد من الآمال فى تحقيق هذا النظام الاقتصادى الجديد ، ونأمل أن يقدم مشروع قرار هذا الاعلان الى هذه الدورة لكى تبخه وتوافق عليه ، وان الموافقة على هذا الميثاق فى رأينا سوف تسهل ايضا عمل الجهاز التنظيمى الذى سوف يتعامل مع المؤسسات المتعددة الجنسيات التى تلعب دورا عظيما فى العلاقات الدولية . أن العملية الشاملة لوضع هيكل جديد للنظام الاقتصادى الحالى سوف تبلغ ذروتها فى الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة فى سبتمبر القادم ، وسوف تركز للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى . وكل منا عليه واجب لانجاح هذه الدورة وجميع الجهود يجب أن تبذل للمساهمة فى انشاء النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

ان وفد اندونيسيا يتطلع ايضا الى نجاح الحلقة الخاصة باستعراض استراتيجيات التنمية الدولية التى سوف تعقد فى أبريل عام ١٩٧٥ . وأن نتائج هذا الاستعراض سوف تكون لها اهمية خاصة من أجل تيسير وتسهيل مداولاتنا فى الدورة الخاصة القادمة .

ولا يوجد شك فى أن هذه الدورة الخاصة سوف تأخذ بعين الاعتبار ايضا نتائج مؤتمر السكان العالمى ومؤتمر الغذاء العالمى ، والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، والمؤتمر الثانى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وهذه لها جميعا آثار خطيرة على تحقيق النظام الاقتصادى العالمى الجديد . والنتائج الناجحة للدورة الخاصة سوف يكون لها تأثير ايجابى فى جهودنا

للوصول الى اتفاقية بشأن الدورة الرابعة لليونكتاد على أساس الوسائل التي بدأها الأمين العام لليونكتاد فى المجالات الهامة للسلع والتعاون التكنولوجى والمالى .  
ومع التحولات الحالية فى الموقف الدولى يجب أن نلاحظ تطورين لهما دلالتهم بالنسبة للاستقرار فى منطقة جنوب شرق آسيا ، وأشير الى خطة التنمية الثانية فى اندونيسيا وتعاون أمم جنوب شرق آسيا فى إطار اتحاد أمم جنوب شرقى آسيا . .

ان خطة التنمية الخمسية الثانية والتي بدأت في أبريل سنة ١٩٧٤ هي استمرار لجهود التنمية التي بذلناها خلال خطة التنمية الخمسية الأولى ، وفي الخطة الثانية نهدف الى زيادة انتاج المواد الغذائية ، وزيادة الجهود نحو الاسراع بمعدل النمو في انتاج الموارد الطبيعية بما في ذلك المنتجات المعدنية ، والمزايا والفوائد التي سوف نجنيها من ذلك سوف تسهم الى درجة كبيرة في زيادة المنتجات المحلية ، ولتسهيل القيود المفروضة على العملات الأجنبية ، وكذلك تتيح فرص عمالة جديدة ، وهذا بدوره سوف يودي الى توزيع أفضل للثروة والدخول ، وفي تحقيق أهداف التنمية القومية فان الموارد الطبيعية سوف تستثمر الى الحد الأقصى ، وفي الوقت نفسه نحافظ على ظروف البيئة لصالح الأجيال القادمة .

وان اشترك الشعب في عملية التنمية سوف يكون موضع التركيز في خطتنا الخمسية الثانية ، وكل هذه النشاطات تحتاج الى اعتمادات مالية كبيرة ليست في متناولنا . ولاعطاء دفعة جديدة لخطة التنمية ولتمكيننا من تحسين مستوى معيشة شعبنا ، فان من سياسة حكومة أندونيسيا ان أن توجه جميع الجهود الى أقصى حد ممكن لتعبئة مواردنا المالية ، بما في ذلك الموارد المحلية ، وفي الوقت نفسه لزيادة إيراداتها من الصادرات ، وأن حجم جهود أندونيسيا في التنمية يمكن أن تظهر بهذه الحقيقة ، وهي أن متوسط دخل الفرد في أندونيسيا يدخل في المعدلات الدنيا في الجدول العالمي ، وهذا يرجع الى حجم سكاننا وزيادة نمو السكان . وهذه الحقيقة استوجبت استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية والتي تستنفذ الكثير من عملاتنا الأجنبية ، وبالرغم من زيادة انتاجنا واستخدام المخصبات الزراعية لذلك فان الاتصالات الحالية لاعادة التوازن لنظام المدفوعات في أندونيسيا يجب أن ينظر اليه من هذه الناحية .

ان جهود التنمية تزيد عن امكانيات أندونيسيا المالية ، وبالتالي فان المساعدة الخارجية للتنمية سوف نحتاج اليها لوقت ، وذلك لاستكمال مواردنا المحلية .

ولهذه الأسباب فان حكومة أندونيسيا تجد نفسها لسوء الحظ غير قادرة في الوقت الحالي لكي تسهم في صندوق الائتمان المقترح الذي سوف ينشأ بموجب البرنامج الخاص الذي اقترح خلال الدورة السادسة للجمعية العامة ، ويجب ألا يفسر ذلك على أن أندونيسيا لا تريد أن تشارك

بجهودها لزيادة التعاون بين البلاد النامية .

وفي هذا المجال أستطيع أن أشير الى مشاركة أندونيسيا النشطة في انشاء البنك الاسلامي للتنمية الذى سوف ينشأ قريبا ، وتتضمن أهداف هذا البنك تعبئة جميع الموارد بما فيها الموارد المالية للدول الأعضاء وتشجيع المدخرات المحلية من أجل أهداف الاستثمار .

وفي نفس المجال يجب أن نشير أيضا الى القرار الأخير للسكرتير العام لاتحاد دول جنوب شرق آسيا في اتخاذ اجراءات محددة للقضاء على المشكلات الخاصة بالنقص في المواد الخام ، وفي هذا المجال فان أندونيسيا سوف تسهم في صورة اعطاء معاونة للدول الأخرى الأعضاء في اتحاد دول جنوب شرقي آسيا .

وفيما يتعلق بالتعاون الاقليمي فقد دخل ذلك في مرحلته الثانية ، ويجب أن تتحرك هذه الدول الى المرحلة الثانية .

ويجب أن نشير بصفة خاصة الى التعاون في الميدان الصناعي ، وسوف يؤدي الى نتائج محددة لإنشاء مشروعات صناعية توفر البضائع والخدمات اللازمة لرفع مستويات معيشة الشعوب وتحسين وضعها الاقتصادي .

ان هذا استعراض موجز لبعض المشكلات والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي الآن وفي المستقبل القريب ، تظهر بجلاء الدور الحساس الذى يجب أن تلعبه الأمم المتحدة في اطار هذا التكافل العالمي .

وفي ضوء عملية التحول والتغيير الذى يلम्سه العالم وفي مواجهة المشكلات التي تتجاوز قدرات أى دولة على حده تبرز الحاجة لكي نضع نظاما جديدا للتعاون الدولي وتنسيق الجهود العالمية بين أمم العالم .

لا توجد منظمات دولية سوى الأمم المتحدة تمتلك القدرات الكامنة والعالمية والثقة لكي تقوم بهذه المهمة التي لاغنى عنها كجهاز مركزي ، وكعامل مساعد أساسي في هذه الجهود المشتركة . ولايسعنى الا أن أؤيد كلية نداء السكرتير العام السيد فالدهايم والذى لخصه ببلاغة فني مقدمته لكي نطلق الارادة السياسية لجميع الدول الأعضاء حتى نمكن المنظمة من مواجهة تحديات عصرنا ، ولكي تحقق حياة أفضل للبشر مستقبلا .

السيد / كيمورا (اليابان) ( مترجم عن اليابانية ) : السيد الرئيس باسم وفد اليابان أود أن أهنيكم ياسيدى الرئيس لانتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، وأود أن أعرب عن امتناني العميق إلى صاحب السعادة السفير بينيتيس الرئيس السابق للجمعية العامة ، وأن اتساع أفق مسيو بينيتيس قد جعله يقوم بطريقة ممتازة بأعمال الدورة السادسة غير العادية ، والدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة .

وأود في هذا الصدد أن أهنيء وفود جرينادا وبنجلاديش وغينيا بيساو لانضمامهم إلى الجمعية العامة في هذه الدورة .

وفي جو من الانفراج والتضامن بين الدول الكبرى فان العالم اليوم يبحث عن نظام دولي جديد يقوم على العدالة بين جميع الدول .

وفي نفس الوقت فان العالم من ناحية أخرى معرض لأخطار الأسلحة النووية والتجارب النووية المتكررة كما أنه يواجه صراعا رهيبا لايجاد حل للمشاكل الاقتصادية المتنوعة التي تؤثر على البشرية جمعاء . وفي الوضع الحالي للعالم فاننى أعتقد أن الامكانية الوحيدة أمام المجتمع الدولي هو أن نعمل في اطار من التعاون الدولي من أجل الرخاء والسلام .

ان الجهود المتوالية التي تبذلها الدول الكبرى خلال السنوات الأخيرة لايجاد تعاون بدلا من المواجهة ، قد سمحت بايجاد حوار حتى بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، وهناك في جزء من العالم نجد التوتر يطرأ من جديد ، مما يخلق عناصر عدم الاستقرار ، وأعتقد أن علينا أن نعيد تأكيد أمانى شعب كوريا في توحيد بلادها كما أعرب عنها في الجمعية العامة في العام الماضي ، وأن جمهوريتى كوريا والجنوبية ترغبان في الانفراج عن طريق الحوار .

واننا في حالة الوصول الى تسوية سلمية فان ذلك سيؤدى الى الانفراج في هذا الجزء من العالم . وذلك عن طريق المحادثات بين الأطراف المعنية . وعليهم أن يبذلوا كل الجهود المطلوبة لحل هذه المشكلة .



وكذلك هناك مشكلة كمبوديا ، وان الأمين العام في كلمته قد تحدث أيضا عن مشكلة كمبوديا وما فعلته المنظمة في العام الماضي ، وآمل أن يحين الوقت الذى تلعب فيه منظمة الأمم المتحدة دورا أكثر ايجابية كما جاء في مقدمة السكرتير العام .  
وفي لاوس قد تم تشكيل حكومة ائتلافية ، وهذا يعتبر تحولا هاما من أجل قيام سلام دائم في منطقة الهند الصينية .

وان اليابان مثلها مثل جميع الدول المحبة للسلام ، تأمل أن يوءى التقدم في مؤتمر جنيف الى انهاء الحرب الزابحة التي قامت في الشرق الأوسط وكذلك مشكلة لاوس .  
وفي هذا الصدد أود أن أهنيء الأمم المتحدة لجهودها من أجل صيانة السلام والحيلولة دون نشوب المعارك في قبرص والشرق الأوسط .  
ونظرا لأهمية جهود الأمم المتحدة من أجل السلام ، فان الأمم المتحدة قد سعت الى ايجاد حلول لهذه المشكلات ، واننا نخشى ألا تستطيع الأمم المتحدة أن تتخذ الإجراءات الفعالة بشأن أحداث مشابهة في المستقبل .

ومن أجل المحافظة على السلام ، فانني باسم حكومة اليابان أعرب عن أمني في أن تستمر عمليات الأمم المتحدة من أجل صيانة السلام . وفي مجال آخر تلعب فيه الأمم المتحدة دورا هاما ، وأعني بصفة خاصة تقرير مصير الأراضي التي مازالت تحت سيطرة الاستعمار ومجال التفرقة العنصرية .  
وفي هذا الصدد فان حكومة اليابان تهنيء وتغتبط للقرارات التي اتخذتها حكومة البرتغال في الشهر الماضي بشأن أقاليمها الموجودة في أفريقيا ، ومنحها الحكم الذاتي والاستقلال وانضمامها أيضا الى الأمم المتحدة .

وأود أن أهنيء حكومة جمهورية غينيا بيساو لحصولها على الاستقلال وكذلك حكومة موزمبيق المؤقتة التي أنشئت في سبتمبر لهذا الحدث الذى سيوصلها الى الاستقلال .

وان حكومة اليابان لتود أن تؤكد موقفها فيما يتعلق بسياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا واحتلال جنوب أفريقيا لناميبيا والسيطرة البيضاء في روديسيا الجنوبية . وأن حكومة اليابان تؤيد قرارات الأمم المتحدة والعقوبات الاقتصادية المفروضة على روديسيا الجنوبية حتى تتحقق أمانى السكان الأصليين هناك .

وأود أن ألفت انتباه الجمعية بإسيادة الرئيس حول وضع - سبق أن أشرت إليه في بدايات حديثي - يعتبر مصدر شغل شاغل لبعض الدول أيا كان موقعها الجغرافي نظرا للخطورة التي يمثلها بالنسبة للإنسانية جميعها ، وأعني بذلك انتشار الأسلحة الذرية ، فإن دولة أخرى قد قامت بتفجيرات ذرية هذا العام ، وأن الدول الذرية مازالت تمارس وتتابع تجاربها الذرية ، رغم معارضة الرأي العام العالمي .

، وأنى أعرب عن اهتمام حكومة اليابان وشغلها الشاغل تجاه هذا الموضوع - وهو الخاص بانتشار الأسلحة الذرية - ولكي نضع حدا لانتشار الأسلحة النووية يجب أن نعمل عملا فوريا حتى نصل الى حظر هذا الانتشار .

وان حكومة اليابان تقوم بالاستعدادات المطلوبة لكي توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة الذرية ، خدمة لقضية السلام .

وفي نفس الوقت أود أن أؤكد من جديد على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ، ولكي تكون هذه الجهود فعالة ، فإن الدول النووية يجب أن تسهم اسهاما ايجابيا وتحمل مسؤولياتها ويجب أن نبدأ بحظر عام للتجارب النووية وكما أشارت جهود الماضي فإن أى مجهود يبذل من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ، سوف يؤدي الى نتائج طموسة .

وفي مجال استخدام الطاقة الذرية من أجل السلام ، يجب علينا أن نشجع هذا الاستخدام للطاقة الذرية ، ولكن في نفس الوقت يجب أن نحافظ على معاهدة عدم انتشار استخدام الأسلحة والتجارب النووية . ان هناك دولا تقدم التقنيات النووية ، وأن هذه الدول عليها أن تتخذ موقفا حذرا ، وتنضم الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ان علينا أن نحافظ عن هذا السبيل على الأمن والسلام الدوليين . وأن هذا الموضوع يجب أن يدرس دراسة واعية ، وأن موضوعات الأمن الدولي يجب أن تصدر الجمعية العامة بشأنه القرارات الضرورية ، وأن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة يجب أن تراجع بنود هذه الاتفاقية في مؤتمر جنيف .

ان الاتفاقات التي توصل اليها الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة قد قامت بدور أدى الى الحظر الجزئي للتجارب النووية التي تجرى تحت الأرض . ومع ذلك أود أن أقول أن هذا

الاتفاق - بالرغم من أهميته - الا أنه لا يعتبر كاملا ولا يحظى بالارتياح الكامل لحكومة اليابان .  
ونأمل أن تبذل الجهود في هذا الصدد . وأود أن أذكر أن حكومة اليابان قد عرضت على مؤتمر  
نزع السلاح حظر الأسلحة الكيماوية أيضا . اننا نعرب عن اغتباطنا للاتفاق بين الاتحاد السوفياتي  
والولايات المتحدة ونؤيد هذه المبادرة ، ونأمل باخلاص أن يتم الاتفاق بين هاتين الدولتين .  
وانتقل بعد ذلك الى المشكلة الثانية التي تشغل بال المجتمع الدولي ، وهي الخاصة بالوضع  
الاقتصادى والموارد الطبيعية وأود أن أتحدث الآن عن الدور الذى تلعبه الأمم المتحدة لحل  
هذه المشكلة .

ونظرا لأهمية الموضوعات التي ذكرتها ، يجب أن نبحث مشكلة دعم الأمم المتحدة ، وأن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تقوم بطريقة فعالة اذا ما عانت من نقص وعجز في ميزانيتها ، وأننا اذا ما دعمنا القاعدة المالية للمنظمة فانها تستطيع أن تقوم بأعمالها خير قيام . ومنذ خمسة وعشرين عاما حينما وافقنا على الميثاق ، وهذا وقت طويل ، ويجب أن ندخل في اعتبارنا التفيرات التي طرأت خلال هذه الفترة حتى تستطيع الأمم المتحدة أن تكون مرنة في حركتها وفي نشاطها ، نظرا لتغير الظروف .

لقد قلنا مرارا أن اليابان لم تعدل اطلاقا من موقفها تجاه المثل العليا للميثاق ولكن نظرا لتغير الظروف ، فإن تعديل الميثاق أصبح يظهر من جديد على جدول الأعمال . وأن الأمم المتحدة ما زالت هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تحمل من أجل الرخاء والسلام ، ونود أن نطالب أن تدرك جميع الدول الأعضاء ذلك من أجل مصلحة المنظمة .

اننى في هذا البيان انى أقنع بالدور الذى تقوم به الأمم المتحدة فمن الأهمية بمكان في عالم اليوم ، ومادام السلام الشامل مازال ناقصا حتى الآن رغم الانفراج .

هناك مشكلات كثيرة فى مجال الاقتصاد الدولي تعاني منها الشعوب سواء ما يتعلق منها بالبحار وما يتعلق منها بالبيئة . وأن الأمم المتحدة عليها أن تبذل الجهد للوصول الى حلول عاجلة عن طريق البرامج العالمية ، وطبقا لظروف كل دولة .

وقد قمنا بعقد دورة خاصة للجمعية العامة حول الموارد الطبيعية والتنمية في الربيع الماضي كما قمنا بعقد مؤتمر السكان العالمي فى بوخارست فى شهر أغسطس الماضي ، وهذا بالاضافة الى مؤتمر الغذاء العالمي الذى سوف يعقد فى شهر نوفمبر . وهذه المؤتمرات بالاضافة الى المؤتمر الثالث لفانون البحار الذى عقد لايجاد نظام قانوني جديد للبحار تعتبر أمثلة حميدة للدور الذى تلعبه الأمم المتحدة .

وحتى تستطيع الأمم المتحدة أن تواجه بفاعلية التحديات التي تطرحها هذه المشكلات ، فانه من الضروري أن نضافر وننسق جميع جهود عائلة الأمم المتحدة وأن نعد الحلول المرجوة على مستوى الأمم المتحدة مع خلق النظم الضرورية من أجل الوصول الى حل هذه المشكلات ، وذلك في المجال الاقتصادى والاجتماعى ، وأن نعطي هذه المشكلات الأولوية ، وأن نقيم المؤسسات الضرورية في هذا الصدد .

ان جهود الأمم المتحدة لاتعطي استجابة عاجلة ومرضية لحل هذه المشكلات ، طبقا لما تنتظره منها جميع الدول وجميع الشعوب واننا يجب أن نستخدم بطريقة فعالة الموارد المالية المحدودة ، وأن نركز هذه الموارد من أجل الأنشطة الضرورية .

وأعتقد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يكون هو المنظمة الخاصة بهذا التخطيط وهذا التنسيق ، وأود أن أقترح أن يأخذ المجلس في اعتباره المنجزات التي حققتها مؤتمر السكان العالمي ، ومؤتمر الغذاء في روما ، وأن يدرس الأساليب الملموسة لوضع برنامج تتبعه أجهزة الأمم المتحدة ، وأن يحاول صياغة ما يتطلبه القرن العشرين في نهايته .

وينبغي أن ندخل في اعتبارنا أيضا نوعية البرامج التي يجب أن نطبقها والخاصة بمشكلات الوجود الانساني نفسه .

وأن التوزيع الرشيد للامكانيات المحدودة للمنتجات الغذائية يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، حتى يستطيع كل فرد أن يعيش بكرامته الانسانية .

وأن اليابان ليست الوحيدة التي لديها موارد طبيعية غنية ، فاننا ننوى أن نستخدم كل هذه العوامل في مجال التعاون وتنمية الاقتصاد العالمي . واننا ان نواصل جهودنا لكسبي نستجيب لقرارات الدورة السادسة غير العادية للجمعية العامة فان دولتي تقدم للدول المنكوبة معونة من المواد الأولية ، وهبات أيضا ، واننا قد أضفنا حوالي ١٠٠ مليون دولار الى المبالغ المخصصة للمعونة حتى نسهم في التخفيف من الكوارث والصعوبات التي تلاقىها هذه الدول بسبب أزمة الطاقة .

ويسعدني أن أضيف أننا نقدم الآن اسهامات اضافية اذا قضت الضرورة وان الاسهام الذي تحدثت عنه نقدمه بالرغم من الآثار الخطيرة التي ولدتها أزمة الطاقة بالنسبة للاقتصاد الياباني .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن أننا ننتظر من الآخرين الذين لديهم امكانيات أن يقوموا بجهود مماثلة ، وآمل أن أكون قد شرحت بوضوح أن ماسبق أن قبلناه في مجال التنمية الاقتصادية يجب أن نعيد النظر فيه بعمق ، وأنه من الواضح أن الهوة بين الدول التي لديها موارد طبيعية وتلك التي لديها موارد محدودة ، هذه الهوة واسعة ، وأن جميع الدول التي تستطيع أن تقدم مساعدتها عليها أن تكثر من هذه المساعدة من أجل تنمية الدول الأقل حظا .

وأن علينا أن ندرس بعمق الأسلوب الذى يجب أن نتبعه في هذا الصدد من أجل المعونة المتبادلة ومن أجل التضامن فيما بين الدول . وأن هناك مجموعة قليلة من الدول تنعم بالرخاء ، بينما الأغلبية تعاني من صعوبات خطيرة . وأن الدول التي تحظى بروءوس الأموال والتقنيات لديها موارد طبيعية ، وأن من واجبها أن تتعاون من أجل مساعدة تنمية الاقتصاد العالمي ، وذلك عن طريق استخدام الثروات التي تمتلكها . وأعتقد أن ذلك هو البرنامج الذى وافقنا عليه في الدورة السادسة غير العادية للجمعية العامة ، ويجب أن يطبق في إطار هذا المجلس.

ان اقتراحي الأول هو أن توصي الجمعية العامة أن تقوم الأمم المتحدة — وخاصة مجلس الأمن — بدراسة الاجراءات الفعالة من أجل حظر انتشار الأسلحة النووية على أساس المعاهدة الموجودة . والاقتراح الثاني موجه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كجهاز مخصص لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وأنه يستطيع أن يضع اطارا من أجل مستقبل الإنسانية ، وانني أدرك أن هذين الاقتراحين يخلقان بعض المشكلات . ولكن نظرا لأهمية هذين الاقتراحين فيجب أن نطرحهما على الأمم المتحدة ، وهي المنظمة التي سخرت نفسها من أجل السلام ومن أجل رخاء المجتمع الدولي .

السيد / توران جونس ( تركيا ) ( مترجمة عن الفرنسية ) : سيدى الرئيس أود أولا أن أعبرك عن تهنئي الحارة لاختيارك بالاجماع رئيسا لهذه الجمعية العامة فى دورتها الحالية ، فان خبرتك الطويلة بصفتك وزيرا لخارجية بلادك وكذلك شخصيتك الفذة التي اعترف بها كل من عرفوك ، ثم ديناميكتك ونشاطك ، وأخيرا ياسيدى الرئيس شبابك الذى يجمع بين العلم وبين القدرة ، هي فى نظرنا دليلا ثابتا على نجاحك فى المهمة الصعبة التي عهد بها اليك ، والتي ستحقق قفزة فى نشاطاتنا ومشاوراتنا ، ويسرنى أن أعبرك هنا أن الأمة التركية والأمة الجزائرية تشعر بمشاعر الأخوة التي ترجع الى سنين طويلة عبر التاريخ ، واننا نحبي فيكم ممثلا لبلد يعتبر رمزا لنهوض ويفضة القارة الأفريقية ، وأضيف قائلا ( بأن العلاقات الطيبة بين بلدنا وبين بلاد أفريقيا وبين مجموعة البلاد التي تمثلها تشعربنا بالرضى التام .

وأود أيضا أن أعبر عن شكرى الحار للرئيس ليوبولد بيتنيس ، وهو الممثل الدائم للأكوادور فى الأمم المتحدة الذى قام من قبلك بمهمته على خير وجه . وأشكر أيضا الأمين العام السيد كورت فالدهايم الذى لم يأل جهدا فى تحقيق السلم فى تلك المرحلة المضطربة من الحياة الدولية .

وأخيرا فاننا يسرنا أيضا أن نرحب بالأعضاء الجدد فى منظماتنا وهى جمهورية بنجلاديش وفينيا بيساو ، وجرينادا ، فكل منها تتبع قارة هامة ، وهى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ونحن مؤمنون بأن انضمامهم الى الأمم المتحدة يعتبر خطوة جديدة فى تحقيق عالمية المنظمة .

وان وجود غينيا بيساو بيننا بعد أن خرجت من معركة طاحنة للتحرير تعتبر في نظرنا دليلاً على إقامة عهد جديد ، كما أن وجود بنجلاديش دليل على الهدوء الذى دخل في شبه القارة الآسيوية بفضل التفاهم الذى حدث مع الباكستان بعد المرحلة الماضية والمواهب المؤهلة . ثم أن دخول جرينادا في الأمم المتحدة سيزيد من ثروة منظمتنا بفضل اشتراك الكاراييب أكثر وأكثر في أعمالنا .

لقد شعرنا بأسف شديد نظراً للمأساة التي حدثت بالهندوراس ، والأمر المؤسف التي تلت ذلك ، وانني باسم حكومتي أعبر عن أسفي ، واننا نشعر بكل أسف ونشارك شعب هندوراس في هذه المصيبة المؤسفة .

في هذا المحفل ياسيدى الرئيس قد جرت العادة في كل دورة أن نتحدث عن التقدمات وكل جديد في الميدان السياسي منذ الدورة الماضية . ولا أود أن أخرج عن هذا التقليد ، ولكنني سأحاول أن أكون موجزاً في هذا الصدد ثم أدخل بعد ذلك بالتفصيل في بعض الأمور التي تهتمنا بشكل خاص .

اننى أعتقد بآدىء ندى بدء أن من الأفضل أن أحدد موقف بلدى بالنسبة لسياستها الخارجية وبالنسبة لموقفها بصدد المشاكل الدولية الكبرى .

ان بلدى التي تقع بين آسيا وأوروبا والتي تقوم منذ أكثر من نصف قرن بعد الحرب التحريرية ، والتي بدأت باقامة علاقات طيبة ثقافية وتاريخية مع الشرق الأوسط تحاول أن تبحث بديمقراطية عن حل للمشاكل ، وهى تحتل مركزاً في نشاط ونظام المعونة المتبادلة والذفاع الدولي ، وتشارك الآخرين في مشاكلهم ، لذلك فان تركيا تتببع سياسة خارجية هي نتيجة لكل العوامل التي ذكرتها . ان هذه السياسة التي وضع أسسها أتاتورك والتي استلهمت من القواعد الأساسية للقانون الدولي ، والتي حددت بشكل خاص عندما اعتنقت تركيا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، كانت هي الأساس الذى اتبعناه رغم ما طرأ على العالم من تغيرات .

اننى أفكر بشكل خاص في المشاكل الدولية الحالية . فان الوجهة التي نراها اليوم في هذه اللوحة الدولية لاتدفعنا الى التفاؤل المفرط ولا الى التشاؤم القاتم ، ولكننا بدافع من الواقعية ، والرغبة الصادقة في فهم الأمور ، حددنا السياسة الخارجية لبلادنا منذ نصف قرن .



لاشك أن أهم ما حدث في الأعوام الأخيرة هو الانفراج وازالة التوتر بين الشرق والغرب. وقد قيل الكثير عن التطورات ومزايا ومساوىء هذا الانفراج وأن الأفكار التي استمعنا اليها من زملائنا هنا قريبة من أفكارنا ، ولذلك فاني سأكتفي بالحديث عن بعض الأمور الجوهرية :

أولا : لاشك أنه في الشرق والغرب يبدو واضحا أن الجميع قد فهم بأن أى موقف أيا كانت خطورته لن يكون أسوأ من مواجهة عامة .

ثانيا : أن الانفراج الذى يعتبر خطوة هامة في اقامة التفاهم بين الشرق والغرب ، وخاصة في اقامة نظام أفضل وأكثر انسانية وعدالة في أوروبا لا يمكن أن نعتبره الا كطريقة وليس كهدف في حد ذاته ، فالهدف الأسمى هو السلم القائم على التفاهم بين الجميع . فان التفاهم اذن هو خطوة في سبيل تحقيق هذا الهدف الأسمى .

ثالثا : فلا بد أن نلاحظ أنه لأول مرة في التاريخ المعاصر حدثت مشاورات ثلاثة هامة في نفس الوقت لتعزيز هذا التفاهم ، وهي في نظرى تعتبر تطورا يجب ذكره .

بالنسبة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي تشارك فيه بلدى بشكل كبير ، فاننا نعتنقه خطوة هامة في سبيل التفاهم ، وأنها ستساهم في الجهود الدائرة لتحقيق التعاون والأمن الشامل .

لذلك أود أن أقول أن الأمن الأوروبي لا يمكن أن ننظر إليه بشكل منفصل عن الأمن في البحر المتوسط والبلاد المحيطة به .

وبالنسبة للمشاورة الدائرة للحد من التسلح في أوروبا الوسطى فاننا نشترك فيه أيضا ، ونهتم جدا به ، وقد أيدنا الرأي القائل بالنسبة لتحديد القوات والتسلح في أوروبا الوسطى ، وأن هذا الوضع يجب ألا يسيء الى الأمن في البلاد الأخرى بالنسبة لتحديد الأسلحة الاستراتيجية والمشاورة الدائرة بشأنه في جنيف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الاتحاد السوفيتي ، فان هذه المشاورات لا تلزم الا هذين البلدين ، ولكنها تهم الجميع ، فهي لا تمس فقط مستقبل هذين البلدين بل انها تمس أيها مصير المجتمع البشرى كله ، ولذلك وداخل هذا السياق فاننا ننظر باهتمام الى المرحلة القادمة من المشاورات والتي بدأت منذ أيام قليلة .

ان نزع السلاح بلاشك من أهم المسائل الحالية ، وان تركيا تؤمن تماما بأنه من العناصر الجوهرية لاقامة السلم العادل الدولي ، ونظام أمن شامل وان بلدى ترى أنه لا حاجة لهذا النظام لا بد من وضع نظام لنزع السلاح وأن تشرف عليه هيئة دولية وأن يشمل ذلك الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية .

وفي هذا الصدد فان تركيا ترحب تماما بالاجراءات المتعددة الأطراف التي تسعى للاسراع بتحقيق نزع السلاح التام الشامل ، وفي هذا السياق فاننا سنهتم وسندرس بكل عناية ككل الاقتراحات المقدمة أو التي ستقدمها مختلف البلاد بهذا الشأن .

ان مؤتمرا على المستوى العالمي قد عقد عن قانون البحار مؤخرا . ونظرا لأننا شبيه جزيرة تحيط بنا البحار من كل الجهات وتمتد سواحلنا على طول ٧٠٠٠ كيلومتر فقط. كان ان من الطبيعي أن نشترك في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في كاراكاس عن قانون البحار واهتمنا به كثيرا ، وقد اهتمنا أيضا بتحديد المشاكل التي ترتبط بهذا الموضوع بشكل خاص . ويجب ألا ننسى أن التكوين الجغرافي لكل جزء من الأرض يختلف عن الأجزاء الأخرى ، وكان لا بد من أن ننظر الى الأمور على هذا النحو وأن نفهم هذا الموضوع ، وتأخذ في الاعتبار احتياجات الانسانية من جهة ، ومن جهة أخرى الظروف الخاصة والأوضاع الجغرافية والجيولوجية لكل منطقة .

وهكذا نقبح نأمل بأن الانسانية ستتخاشى بالنسبة للبحار والمحيطات الوقوع في الأخطاء السابقة ، وأن تتخاشى بذلك مشاكل أرضية جديدة .

واننا نأمل بأن المعاملات التي طرحت على هذا المؤتمر ستستخدم لتخاشى وقوع مشاكل جديدة بالنسبة لبعض الأقاليم في الوقت الذي نبحث فيه عن حل لمشاكل سابقة .

ان كل شخص - رجل الشارع ، والرجل الذي يتمتع بمستوى فائق - كان فيما مضى لا يفكر بنفس الطريقة ، ولكننا في الوقت الحاضر ، وبفضل الاعلان ووسائل الاعلان الجماهيرية ، قد جعلت الجميع يشتركون في الشعور بالمسؤوليات ويتقاسمون الأمور والمشاكل ، سواء كان ذلك في البلاد المتقدمة ، أم في البلاد الأقل حظا ، ولكن بالرغم من هذا التطور والتقدم ، فهناك الملايين من البشر لا يزالوا يعيشون تحت السيطرة الأجنبية ، أو يعيشون في ربقة الجوع ، وهذا الاحتلال الخارجي الأجنبي ليس مشكلة سياسية أو قانونية فقط ، ولكنها أيضا مشكلة اقتصادية ، فالاستعمار والبؤس لا يزالان قائمين في البلاد ، بل هناك من يعانون منها في البلاد الغنية .

بالنسبة للاستعمار ، فان موقف بلدى واضح . فان جمهورية تركيا التي خرجت من حرب طاحنة للاستقلال ، قد دافعت وستدافع دائما عن قضايا الشعوب التي تحاول انتزاع استقلالها .

ولهذا فان حكومة تركيا قد رحبت بكل حرارة بالتغيير الذي حدث في البرتغال ، وبالنسبة للتغيير الجديد حيال مستعمراتها السابقة في أفريقيا . ولذلك فاننا رحبنا باتفاق لوزاكا الذي سيؤدى الى التحرر التام لموزامبيق ، ونتعشم أن تتم مثل هذه الاجراءات بالنسبة لأنجولا .

ولكن من جهة أخرى ، فانه لم يحدث أى تغيير في زيمبابوى وناميبيا ، فان تركيا عضو نشيط في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وتهتم بمشكلة هذا البلد ، وتسمى لتفهم هذه المشكلة وزيادة التعاون الدولي لخدمة كل عضو من أعضاء المنظمة .

أما بالنسبة لنظام الأقليات الموجود ، والذي لا يزال قائما في روديسيا الجنوبية ، فان استخدام السيمفونية التاسعة لبتنهوفن كلحن وطني في هذا البلد ، لا يخفي حقيقة الأمور التي تدور في هذا البلد ، والتي نعيها جميعا .

اننا ندين التفرقة العنصرية التي لا زالت قائمة في جنوب أفريقيا .

واننا نتعشم ياسيدى الرئيس أن نرى في هذا العام انهيار هذه المعازل الاستعمارية القائمة

في هذا البلد ، ونتعشم أنه بفضل رياستك ياسيدى الرئيس ، نحقق هذه الخطوة الهامة .  
 بالنسبة للبلاد المتخلفة ، والمعونة التي يجب أن نقدمها لها ، فإني لن أطيل الحديث عن  
 ذلك ، فقد تحدث البعض في الأيام الأخيرة وذكر هذا الاقتباس ، بأن هناك ألف طيار ممن  
 الفرنكات الفرنسية تنفق كل عام في السلاح ، بينما ينفق ٣٥ مليارا فقط لمعونة البلاد المتخلفة .  
 نعم ، ألف مليا للسلاح ، ٣٥ مليارا فقط لمساعدة الفقراء ، وهذا يكفي للدليل على الأوضاع  
 الحالية ، ويكفي أيضا لجعلنا نفكر فيما يجب أن نتخذه لتعسين الأوضاع الحالية ، فان أكبر  
 سلاح يهدد العالم هو الجوع والبؤس الذى تعاني منه الشعوب حاليا . ويجب أن نكرس أكبر كمية  
 من مواردنا للقضاء على هذه الآفات . وعليّ أن أذكر ما قاله كمال أتاتورك بهذا الشأن منذ طويل :  
 "إذا أردنا تحقيق سلم دائم ، فيجب أن نتخذ إجراءات دولية لتحسين الأوضاع بالنسبة  
 للجماهير . فان ازدهار الانسانية في مجموعها يجب أن تحل محل الجوع والاضطهاد ."

ان المشاكل الاقتصادية الدولية والأبعاد التي اتخذتها ، وما تشعر به بالرغم من الدورة الاستثنائية التي عقدتها الأمم المتحدة في نيسان / ابريل الماضي ، لا تجعلنا ننسى حدة هذه المشاكل - أى المشاكل الاقتصادية .

ويجب أن نجد الحلول الضرورية للقضاء على مشاكل النقد الدولية والتي تعاني منها بشكل خاص البلاد النامية ذات الموارد الضئيلة والمحدودة . وحتى البلاد التي تمسها هذه الأمور بشكل أقل أو التي لا تشعر بها ، ستشعر يوماً ما بخطر هذه الأوضاع الاقتصادية العامة .

ان المجاعة التي عانت منها البلاد الساحلية وأثيوبيا ، تهدد بالخطر وتدعونا الى اتخاذ حلول لمشكلة الغذاء العالمية . ولا شك بأن ندرة المخصبات الكيماوية تتطلب منا اتخاذ اجراءات سريعة لحل هذه المشكلة . واننا ننتظر نتائج مؤتمر الغذاء الدولي الذي سينعقد في روما في تشرين الثاني / نوفمبر القادم . ولكننا نشعر بالرضا لما حققه المؤتمر الدولي للسكان الذي اجتمع أخيراً في بوخارست والذي تناول مشكلة السكان والعلاقة بينها وبين مشكلة الغذاء .

ان الأوضاع الدولية لا تصف فقط بعض البلاد ولكنها تتطلب حلولاً عامة ، فان الضعف في مستوى التقدم الذي شعرت به البلاد الصناعية ، سيجعلها بلاشك تفهم هذه المشاكل الاقتصادية العامة وتحاول الاشتراك في القضاء على المجاعة واليؤس الذي يسود بعض الأماكن في العالم .

هذا ولا بد من أن تقوم البلاد النامية ، ومن بينها تركيا ، بدور هام في ايجاد نظام اقتصادى جديد يسمح لشعوب هذه البلاد بحياة أفضل ، ولذلك فاننا نرحب بالتصريح الخاص باقامة نظام اقتصادى جديد ، والذي استمعنا اليه في الدورة الاستثنائية السادسة للأمم المتحدة بالنسبة لاقامة نظام اقتصادى عادل في المستقبل . كما أننا نرحب أيضاً بالتطورات الواقعية التي حدثت بالنسبة لميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للبلاد . ونأمل اتخاذ اجراءات لموسسة وعملية لتحقيق هذا الوضع الجديد .

ان نتائج الدورة الاستثنائية السادسة التي عقدت بفضل مبادرة من الرئيس يومدين ، وكذلك الدورة الاستثنائية القادمة ، نأمل ياسيدى الرئيس أن تحقق النجاح الذى نأمله . سأنتقل الآن الى الموضوعات ذات الطابع الاقليمي ، والتي لا زالت بدون حل ، والتي تتطلب مجهوداً عالمياً .

سأتكلم أولاً عن الشرق الأوسط ، ان أزمة الشرق الأوسط منذ أعوام طويلة تهتم بها الأمم المتحدة وخاصة في الجمعية العامة وان تركيا التي ترتبط بروابط تاريخية وروحية ببلاد هذه المنطقة ، جعلنا نهتم بحل هذه القضية ، وان هذه الأزمة في كل وقت تهدد بمواجهة مسلحة بين القوى الكبرى ، وهذا ما لاحظناه في حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ .

واننا نشعر حالياً برضاء نسبي بالنسبة للاتفاق الخاص بفصل القوات ، ونود أن نهنيئ ساسة البلاد المعنية ونهنيئ أيضاً الدكتور كيسنجر بفضل جهوده المستمرة والذي ساهم في إبرام هذه الاتفاقات ، ونود أن نحمي أيضاً روح التفاهم التي شعرنا بها بهذا الصدد بين القوى الكبرى .

وبالرغم من اتفاقات الفصل بين القوات فان المشكلات الأساسية مازالت بدون حل فالأراضي المصرية والأردنية والسورية لا زالت تحت الاحتلال ، وهناك الشعب الفلسطيني الذي لا يزال محروماً من حقوقه منذ أكثر من ٢٥ عاماً . واننا قد أيدنا دائماً القضية الفلسطينية ، وأيدناها أيضاً في هذا العام . واننا نشعر بالرضى لادماج المشكلة الفلسطينية في جدول أعمالنا ، وننتظر بفارغ صبر المشاورات التي ستتم بهذا الشأن .

وان الانسحاب النسبي للقوات الاسرائيلية لا يعتبر في نظرنا الا خطوة أولى ونتعشم أن تستمر الجهود لكي يتم الجلاء عن جميع الأراضي العربية ، ويشتمع شعب فلسطين بحقوقه .

وبالنسبة للوضع في القدس فاننا لن نقبل مسألة الأمر الواقع التي تحاول اسرائيل فرضها ، وبالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط ، فيجب أن أقول ان السياسة الخارجية لتركيا لن تقبل مسألة الأوضاع القائمة ، واننا نؤيد دائماً الحلول السلمية ، ونقف دائماً الى جانب المضطهدين ، وهذا ما قمنا به دائماً ، وهذا هو الرأي الذي عبرنا عنه في هذه المنظمة .

أما بالنسبة لمشكلة قبرص ، فاني أود أن أعرض بايجاز موقف تركيا بهذا الصدد وأن أخص ماقلته بهذا الشأن في مختلف المناسبات .

ان تركيا لم تأل جهداً للحصول على حل سلمي لهذه المشكلة ، عن طريق المشاورات التي توقفت من وقت لاخر بين الطوائف الوالنية التي حاولت ذلك منذ عشر سنوات دون الوصول الى حل . وفي هذه الأثناء فاننا قد واجهنا أيضاً أمورا حاول البعض أن يفرضها علينا كأوضاع قائمة ، وكان في آخرها - كما تعرفون - ما حدث في ١٥ تموز / يولييه الماضي عندما قامت قوة أجنبية بانقلاب

من أجل ضم هذه الجزيرة . غير أن قبرص تعتبر عنصرا هاما في معاهدة لوزان التي أبرمت بين تركيا وبين اليونان ، والتي بدونها لا يمكن تحقيق الاستقرار والسلم في منطقة شرق البحر المتوسط .

ان كل أمر يهدد استقلال هذه الجزيرة يؤدي الى عدم الاستقرار فيها ويؤثر بالتالي على السلم في هذه المنطقة . ونحن تحيطنا في هذه المنطقة بلاد تربطنا بها علاقات أخوية وعلاقات صداقة ولن نقبل الملاقاة خلال التوازن والاستقرار في هذه المنطقة ، لكي لا نسيء الى البلاد الصديقة واننا نهتم أيضا باستقلال قبرص وبوضعها الدولي ، وسيادتها ، وان وضعها الدولي يعتبر في نظرتنا عنصرا جوهريا من عناصر استقرارنا وأماننا .

ولذلك فأنني أكذب بشكل رسمي كل الادعاءات التي يروجها البعض في الردقات بالنسبة  
لسياسة تركيا حيال قبرص .

وان المبادئ والضمانات الأساسية تتركز في الاعتراف بحقوق الطائفتين الوطنيتين في قبرص .  
فكل الطائفة منهما لا يمكن أن تفرض رغبتها أو تدعي تمثيلها في المحافل الدولية .  
واذا كان نتيجة لانقلاب ١٥ يوليو الماضي ، وبعد أن حاولنا عن طريق المشاورات ، وحاوانا  
عن طريق التفاوض والمفاوضات ، واضطررنا بعد ذلك للقيام بعمليات في الجزيرة ، فان الهدف  
من ذلك كان القضاء على الفوضى ، والقضاء على معاولة ضم الجزيرة . وان وجودنا في قبرص  
لا يعتبر اطلاقا احتلالا أو تدخلا بل هو محاولة لردع وتجنب احتلال آخر .

واننا نعبر عن أملنا في استئناف المشاورات في إطار عادل لكي نصل الى حل للقضاء على الام  
كلا الطائفتين الوطنيتين في قبرص والقضاء على أمور تهدد السلم والاستقرار والأمن ، ليس فقط  
في قبرص ، بل في المنطقة كلها .

وأود في هذا الشأن أن أحيي وأشكر البلاد التي ساهمت في قوات الأمم المتحدة التي تقوم  
باقرار السلم في الجزيرة ، وهي قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة .  
ولكن للأسف فان علي أن أضيف بعض الصفحات الى هذا الموضوع ، بالرغم من أنني لم أذكر  
ذلك في حديثي الذي وزع عليكم .

ان مشكلة قبرص مشكلة عويصة ومشكلة خطيرة لكي تصبح موضوعا للجدال على المستوى الداخلي .  
انني لا أود أن أتحدث عن القضاء البيئي على الأتراك في الجزيرة ، وهو قضاء مستمر منذ أكثر  
من عشر سنوات ، ولن أرد على زميلي الذي تحدث مساء أمس ، ولن أستخدم نفس العبارات التي  
استخدمها ، ولكن من واجبي أن أصحح الأخطاء التي ذكرها ممثل اليونان هنا مساء أمس .

ان السيد مافروس قال أمس في حديثه أن الانقلاب - انقلاب ١٥ يوليو - لم يكن ضربة موجّهة  
للطائفة التركية في قبرص . هل اذن كان هذا الانقلاب موضوعا بسببها لا يؤثر ولا يسيء الى أحد ؟  
ان انقلاب ١٥ يوليو كان ضربة مسددة فعلا الى الطائفة التركية ، وكان الهدف منه ضم الجزيرة  
الى اليونان . وان زميلي لا يمكن أن يكذب ذلك ، بل انني أود أن أذكر ما قاله الأسقف مكاريسوس  
للتدليل على صحة ما أقول . انه في حديث لجريدة " لوموند " في ١٨ يوليو الماضي قال :



" انني منذ عام ١٩٦٤ ، عن أريق السيد ساميسون قدم الي مشروع خاص بالجزيرة ، وذلك لتحقيق ال "انوسيس" ، ولكنني رفضت ذلك ، بغضب . " هذا هو نهاية الاقتباس الذي نشره السيد مكاريسوس في جريدة " لوموند " . ان زميلي اليوناني لم ينس أن خدمته قد حلت محل حكومة أخرى بفضل الأحداث التي حدثت نتيجة لما حدث في قبرص لأن يونانيس أراد من اليونان أن يحدث انقلابا عن أريق ساميسون .

واني أتساءل كيف أن مكاريسوس قد رفض بغضب هذا الاقتراح بالرغم من أن هذا الاقتراح كان يتفق مع أفكاره العميقة ، لأنه لم يخف ذلك يوما من الأيام . ففي ٢٠ سبتمبر / أيلول ١٩٧٤ ، أعلن مكاريسوس الي " واسناتون يوست " ما يلي :

" انني أرغب - فيما يتعلق بي - شيا أكثر أهمية من أكون رئيسا مؤقتا لقبرص ، انني أطمح في أن يحل اسمي في التاريخ بتصفتي أنا من حقن ال "انوسيس" . والى هنا ينتهي الاقتباس . وفي سنة ١٩٧٠ زاعى أعضاى ال "بي . بي . سي" ، والى ال "آ . تي . في" فقال :

" اذا نانت "انوسيس" لا يمتن أن تتحقق في الوقت الحالي ، فان هدفها ما زال نظا هو بدون تغير " نهاية الاقتباس .

وفي مايو / أيار الماضي ، قال ال "أرشيفي" عن أريق " فرانكوتير رانيسو " ما يلي :

" لـ واستطلاع الاختيار بحرية بين الاستقلال وانوسيس ، فانه سوف يؤيد انوسيس "

الى هنا ينتهي الاقتباس .

كان هذا هو استقلال الجزيرة الذي يدعي مكاريسوس بأنه يريد الحفاظ عليه ، كانت هذه سياسة عدم انحياز دولة قبرص الذي كان ينادى بها مكاريسوس ، وقد تكلم مكاريسوس كثيرا عن سياسة عدم الانحياز ، وتكلم مافروس بالأمر عن سياسة عدم الانحياز وننت أريد أن أهنئه بالأمر ، لأن هذه يؤمن بها عدد كبير من الدول ، ولكنني لا أعتقد بتاتا أنه يتبع هذه السياسة . ان بلاد عندما الانحياز كثيرة هنا في هذه الناحية ، وان زميلي يريد أن يلتزم تأييدهم ، مناديا بسياسة عدم الانحياز ، وهو مغفي بذلك سياسة ال "انوسيس" التي يريد تحقيقها .

ان جمهورية قبرص ، بصفتها دولة مستقلة ، نانت تختفي منذ عدة سنين لو لم يكن هناك معارضة حاسمة من جانب تركيا ، ولو لم تكن هناك مقاومة من المجموعة البرنية في قبرص . ان هذه



قبل أن أنهى حديثي ، فاني أريد أن أعبر مرة أخرى عن ايماني بأن ترنيا التي لعبت دورا تاريخيا في معبر الحضارات ، وقامت بمواجهة غير التاريخ ، تريد أن تلعب الدور الذي يقع عليها في الحفاظ على السلام مع الأمم التي تجاورها ، ولصالح الانسانية جمعاء . ولهذا فاني أتشرف بأن أؤكد مرة أخرى في هذا المعفل ، أننا نسعى لتعقيق السلام والرفاهية في العالم .

وشكرا يا سيدي الرئيس لتفضلنا باعطاءنا فرصة العديدة هنا .

السيد / مونجا ( زامبيا ) : السيد الرئيس ، نيابة عن وفد بلادى أزد أن أستهل المصتبي بأن أهنئكم باخلاص لانتخابكم في هذا المنصب السامي ، منصب رئيس الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومن دواعي السرور الخاص لوفا بلادى ليس فقط لأن انتخابكم يرجع الى أنكم تمثلون بلدا دينا ميبيا والجزائر ، ولتن بسبب الطنات الشخصية والمهارة التي تتصفون بها ، وهو ما أنتموه وأتمره سبلم باعتبارهم أحد وزراء افريقيا . ان وفد بلادى لديه ثمة ، بأنه تحت قيادتكم فان الاهداف النبيلة في الحرية والعدالة والسلام والتقدم سوف تتقدم وهي أهداف السياسة الخارجية للجزائر ، وهي في حالة زامبيا ترى تعبيرا عنها في سياسة عدم الانحياز . وفي هذا المجال لا حاجة بي لتي أشير الى دور بلادكم المنسق لنشاطات مجموعة عدم الانحياز . ووفد بلادى واثق بأن مجموعة عدم الانحياز سوف تساهم اسهاما ايجابيا خطا جرى في الماضي لاننا أعمال هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة . ومن دواعي سروري أيضا ، أن أمتدح فخامة السفير ليوبولد وبينيتزر - الوادور الرئيس الخارج للدورة السابقة للجمعية العامة ، ورئيس الدورة الخاصة السادسة التاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ونيابة عن حزب وحكومة وشعب زامبيا ، أود أن أؤكد من جديد على الاعراب عن مشاعر أسفني العميق لموت الرئيس جوان بيرون رئيس الأرجنتين ، فان اسهامه لتحقيق رفاهية شعبه ، ولتحقيق السلام والأمن الدوليين ، سوف نتذكره جميعا وخاصة في البلاد غير المنحازة . واسمحوا لي أن أؤكد أيضا من جديد الصدمة والعزن الذي شعر به العزب والحكومة وشعب زامبيا بموت متر نورمان كير ، رئيس وزراء نيوزيلاندا سابقا وان السياسة الجديدة

لحكومة العمال في نيوزيلاندا فيما يتعلق بالموقف في جنوب افريقيا ، والتي بدأت تحت قيادته ، سوف تعتبر مساهمة ايجابية نحو تحقيق السلام والأمن الدوليين .

وأود نيابة عن وفد بلادي أن أعني وأرحب بحرارة بوفود بنجلاديش وبنينادا وبنينا بيساو لقبولها أعضاء في الأمم المتحدة . وأن قبولهم في عضوية الأمم المتحدة هي خطوة أخرى للأمام نحو تحقيق عالمية التمثيل في الأمم المتحدة . ووفد بلادي واثق من أن هؤلاء الأعضاء الجدد سوف يلعبون دورهم كاملا في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وفقا لميثاقها .

وخلال العام الماضي حدثت بعض التاورات التي لها دلالتها في المجالات المختلفة للعلاقات الدولية ، ويود وفد بلادي أن يتحدث عن بعض هذه التاورات ، وتمشيا مع سياستنا المعروفة ، فان زامبيا تواصل الاهتمام بالتاورات التي حدثت في موضوع تصفية الاستعمار .

وفي هذا المجال فان وفد بلادي يرحب بالتاورات التي حدثت في المستعمرات البرتغالية ، وأود أن أمدح قرارات التعرير في أنجولا وبنينا بيساو وموزمبيق ، وجزر الرأس الأخضر ، للانتصارات الأسييرة التي توت لنا حجم الباولي من أجل تقرير المصير والاستقلال . وان الاحقة بنا أمام حكم ايتانو في الغامر والمشرين من أبريل عام ١٩٧٤ ، بان نتيجة مباشرة للضغط الديناميكي الذي خاضه الوائينون الأفريقيون وقد بدا ذلك آثافا جديدة نرحب بها للسلام والديمقراطية في البرتغال وتقرير المصير والاستقلال في المستعمرات .

اننا نرحب بالاعتراف ببنينا بيساو من جانب الحكومة البرتغالية الجديدة كدولة مستقلة ، وبالمثل فنحن نرحب بالاتفاقية الخاصة بمنح الاستقلال لموزمبيق والتي تم الاتفاق عليها أخيرا من جانب حكومة البرتغال ، ووجهة تحرير موزمبيق ( فريليمو ) . ونتيجة للنوايا الايجابية التي أظهرتها حكومة البرتغال نحن نتابع الى بدء المفاوضات من أجل اعطاء استقلال أنجولا بين هذه الحكومة وبين الوائينين الافريقيين ، وفي هذا المجال فليسعدنا لأن قرارات الوائينين في أنجولا — ولا الأ وهي العرة الشعبية لتعيرير أنجولا ( ام بي ال ايه ) والجهة الوائنية لتعيرير أنجولا — ولا ( اف ان ال ايه ) قد أدت الحاجة لها ، حاجة وحدتها ، ليس فقط لتسهيل المفاوضات مع البرتغال ، ولكن لضمان اقامة أنجولا المستقلة المزدهرة ، ونما هو معلوم جيدا فان مناصرة الوحدة الأفريقية ، وهي التي تحمل عن طريق اللجنة التي تضم زامبيا الى جانب الكونغو وتنزانيا وزاير ، لم تأل جهدا في مساعدة شعب أنجولا في هذا الاتجاه .

ونحن ندرنا المناورات التي تقوم بها بعض القوى الرجعية - مهما كانت دوافعها - والتي تهدف الى تخريب التقدم الأخير الذي حدث في التحول نحو تحقيق الاستقلال لأنجولا وموزمبيق . ونحن ننار بأسف وامتعاغ مثلا الى المحاولات البغيضة التي تقوم بها حفنة من الرجعيين البيض المستوطنين في موزمبيق الذين لجأوا الى اشاعة الفوضى والصف بهد تخريب مجرييات الأحداث نحو الاستقلال . وفي هذا المجال فنحن ندين هذه القوات من جانب نام العنصر الأتلية العنصرية في افريقيا وفي روديسيا الجنوبية على حدود موزمبيق ، فهذا عدوان صارخ ضد وحدة وسلامة أراضي موزمبيق ، وهذا بالمثل فنحن ندين النوايا البغيضة للمرتزقة الذين يرتبون أعمالا إجرامية ضد شعوب دولة موزمبيق الفتية . ونحن نحسب مع البلاد وخاصة جنوب أفريقيا والدول الغربية لكي تمنع تعبئة الوطنيين لمثل هذه الأعمال المؤسفة .

ونحن نرى شعب موزمبيق يأخذ ونحنا نريدا دولة ، فسوف يواجهون مشكلات حادة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، زامبيا من جانبها تتعهد بتقديم كل المساعدة . ان زامبيا فان لها ارتبا مفيد مع جارات التحرير في جنوب افريقيا ونحن ننا احترام عميقا واعا ابائيرا لقيادة هذه الجارات فهي مثلنا في زامبيا تلزم باقامة جمعيات ليست عنصرية في بلادها .

والى جانب التاورات الايجابية في المناطق الافريقية التي يعلتها البرتغال ، فان الموقفت في المناطق الباقية تمت حتم نام العنصر للأقلية البيضاء ، في جنوب افريقيا وزمبابوى وروديسيا ما زال يتدهور .

ونحن ندرنا أن نام العنصر غير الشرعي في سالزبرى قد زاد من أعمال قمعه لغالبية السكان الافريقيين . في مواجهة الانتصارات التي أحرزتها الحركات الوائنية وتزايد الادراك بين الجماهير المقهورة .

وبالرغم من ذلك فإن نظام الحكم في سالزيرى قد زاد من أعمال القمع وقام بأعمال سخيطة مشــلـ الغرامات الجماعية ، وتقل المدارس الأفريةية ، وانشاء مناطق ممنوعة على حدود مؤزمبيق ، ونقلـ آلاف الأفريتيين الى معسكرات التجميع بالقوة واعداد تماريح الى بعض المناطق ، والسخرة للأشخاص الأفريتيين في سن بين ١٦ و ٦٠ ، وهذا النظام المذعور قد لجأ الى تعذيب الأفريتيين بما في ذلك تدمير صحاحيلهم .

ان شعب زمبابوى لن يرضى بغير حكم الأغلبية ، فهذا هو الحد الأدنى من الضمان للسلام والأمن والاستقرار في زمبابوى ، وان الغطارسة المستمرة من جانب نظام الحكم المتمرذ غير الشرعي سوف يؤدى الى مزيد من فقدان الأرواح ، والمعاناة ، وسوف يؤدى الى زيادة الكفاح من جانب حركة التحرير وسوف تمر هذه التبعية التي لا مفر منها بسبب انكار تسوية سلمية عن طريق المفاوضات ، وان عرقات التحرير والتوى الأفرى المحبة للسلام كانت تفضل اداء التسوية بالوسائل السلمية ، ولكن لا يجب أن ينسر ذلك على أنه ضعف ،

ونحن لا نكل عن تأييد الكفاح المسلح ، لذلك فندع نعت أيان سميث - والزرة العسكريه معه - أن يتسلى بالشجاعة لكي يتفاوض مع الثورة الوانين في زمبابوى . وفي هذا المجال فمن الواجب على الحكومة البريطانية أن تكون على مستوى مسؤولياتها فيما يتعلق باستعداداتها في جنوب روديسيا . لذلك فالأم المتحدة يجب أن تخلق الظروف التي سوف تؤدى الى الحل السلي لأزمة روديسيا على أساس عدم الأغلبية .

وان حكومة بلدى تأستقلا استمرار امتجاز ثورة "جوشونكوو" ، ناداينجي سبثولي ، قادة الاتحاد الوطنى الأفريتي ( زابو ) واتحاد شعب زبابوا الأفريتي ( زانو ) وهما الثورة الوانين لضمان للاق سراسيم وتالب بالاق سراسيم حتى يشتركوا في أى مفاوضات ، بانى فذلك المؤتر الدستري الذى عهدنا قرارا وقرارا الحكومة البريطانية على عتده .

وقد اتخذت قرارات عديدة من جانب الهيئات المختلفة التابعة للأمم المتحدة بشأن قضيه روديسيا الهامة . ومن بين الاجراءات الهامة التي اتخذتها الأمم المتحدة هي فرض عقوبات اقتصادية على نظام حكم أيان سميث من جانب مجلس الأمن . وما بيحث على الأسى أن نلاحظ أن هنالك أعزاء كثيرين في الأمم المتحدة لا يتوعون بالتزاماتهم في هذا المجال . وما يبعث على

خبيبة. الأمل أن نلاحظ أن الدول التي تمتلك هذه العقوبات الاقتصادية هي التي في موقف يسمح لها بتنفيذها ، وفي هذا المجال وكما تعلمون فإن زامبيا سوف تواصل تقديم تضييعات اقتصادية وغيرها لتنفيذ القرارات المعنية من أجل اشاعة العدالة وتقرير المصير .

ويسرنا أن هناك عددا من الدول الأعضاء التي تدافع عن هذه السياسات ، وقتا لا التزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، ونود أن نؤكد من جديد ايماننا العميق بأن روديسيا الجنوبية المعزولة دون مساعدة خارجية ماذات تستطيع أن تتأوم التنفيذ المستمر لسياسة فرض العقوبات ، ونحن ندعو هذه الدول التي واسلت انتباهك عقوبات الأمم المتحدة ضد جنوب أفريقيا ، في أن تكون على مستوى التزاماتنا بموجب الميثاق .

السيد الرئيس ، كما هو الحال في زامبابوى فان موقف زامبيا يتبدور وان نالام حكم الأتلبية العنصرية في جنوب أفريقيا يواصل احتلاله غير الشرعي لمنطقة ناميبيا الدولية ، وذلك يتعدى ارادة وسلطة الأمم المتحدة . وخلال العام الماضي فان شعب ناميبيا قد شهد زيادة في حكم الارهاب . و جنوب أفريقيا ، استمرارا لسياسة التفرقة والتقسيم التي تمارسها في ناميبيا لجأت الى جلد الرجال والنساء والأطفال علانية ، وكذلك لجأت الى الاعتقال التعسفي ، وقد منع رجال الدين والمسافة من الدخول في مناطق العجز الجماعي ، وذلك كمشاولة يائسة منها الاغفاء سياستها الوحشية ، ونتيجة لذلك اضطر الآلاف الى الهرب .

وفي هذا المقام ، أود أن أمتدح شعب ناميبيا ، والذي استطاع تحت القيادة الشجاعمة لـ "سوابو" وهي منظمة جنوب غرب أفريقيا ، أن يواصل فوض كفاح مسلح ضد نالام الحكم الباشى العنصرى . ووفد بلادى يود أن يؤكد ايمانه بأنه عن طريق هذا الكفاح الذى لا يلىن ، البسى جانب جديون الأمم المتحدة ، سوف يجبر جنوب أفريقيا على الانسحاب من هذه المنطقة بمساعدة الأمم المتحدة ، ونأمل أن تستفيد جنوب أفريقيا من هذه الأروف، لكي تنسحب عن ناميبيا ، وأن تسمح للأمم المتحدة لكي تسلم ادارة هذه المنطقة الى شعبنا ناميبيا .

اسعدوا لي أن أتعهد في هذه الجمعية النوقرة ، الا أن العديت كما أعتد لن يكون كامالا اذا لم أشرا الى السياسة البغيمية ، سياسة الترة العنصرية ، التي يمارسها نالام الحكم العنصرى نالام حكم الأتلية في جنوب أفريقيا .

ومن دواعي اعتنائنا ، أنه بالرغم من الادانات العديدة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل ، فإن جنوب أفريقيا - الى جانب تشيف سياساتها في الداخل - تجرأت على أن تبتدئ هذه السياسة أينما الى بلاد أخرى يمثل ناميبيا وجنوب روديسيا والمستعمرات البرتغالية في جنوب أفريقيا .

وجنوب أفريقيا تدرك أن هذه السياسة - سياسة التفرقة العنصرية - مقنني عليها بالفشل ، وهي تدرك منذ البداية الحقيقية ، فقد لجأت الى العسكرية وحلقت دول عازلة ، ولجأت الى اجراءات ابتزاز ، وهي تتعاون وتتواطأ مع نظام الحكم غير الشرعية المتبردة في جنوب روديسيا ، وترسل قواتها الى ناميبيا .

ان وفد بلادى قد لا يملك للمرة الأولى يوجد أفراد غير بيض من بين أعضاء وفد جنوب أفريقيا للجمعية العامة ، ولا حاجة بي لكي أتول أن هؤلاء الأشخاص هم ضحايا التروغيم ، وهم مجرد عملاء ، بل في لنظام الحكم ووجودهم هنا يهدف الى خداع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، وإقناعهم بأن جنوب أفريقيا قد عدلت من سياسة التفرقة العنصرية ، ووند بلادى يود أن يدي هذه الوعدة ، والتي تدل أن جنوب أفريقيا ، لا تأخذ على محمل الجد مطالبة المجتمع الدولي لها بتغيير سياستها .

ان حكومة بلدى تحت جنوب أفريقيا لكي تتغلى عن سياستها البغيضة في التفرقة العنصرية ، لمالح السلام والأمن في جنوب أفريقيا .

ان جنوب افريقيا يجب أن تعذو وعذو البرتغال وأن تبيل حتمية حكم الأغلبية . هذا هو الطريق الوحيد التي تتجنب به العزلة ، والطريق الوحيد الذي تستحق به أن تعامل كدولة . ان الموقف في قبرص هو من دواعي قلقنا العميق في زامبيا فقد تلقينا بدمعة وامتعاغ أخبار الاطاحة بالرئيس ماريوس من جانب مجموعة من الطباق اليونانيين ، وقد أدنا فوراً هذا الانقلاب ، لأنه لم يوجه فقط الى الاطاحة بالحكومة الشرعية في قبرص ، ولكن لأنه خافير في كل مجالاته ، وان مخاوفنا من تمزيق الوضع الراهن سوف يفتح صفحة من اليأس لشعب قبرص وقد ثبتت هذه المخاوف من الأحداث التي تلت بعد ذلك في قبرص ، والنفار الآن هو خطر سيادة وسلامة وحدة أراضي واستقلال قبرص .



وان الأزمة في قبرص ان تدولت أبعادا خطيرة ، وهي تتطلب عملا دوليا لتلب هذا الاتجاه ،  
وان السيادة وسلامة وحدة أراضي واستقلال قبرص يجب المحافظة عليه بأى شئ . وفي هذا  
الرجاء ، فمن اللازم على اليونان وتركيا أن ينسحبوا بقواتهم فورا من الجزيرة ، أن وجوده  
القوات في الجزيرة سوف يزيد من تعقيد عملية البحث عن سلام عادل ودائم في قبرص .

ورغما عن ذلك ، فان هذه القوة سوف تشكل خطرا على حياة شعب قبرص .

والنظام الدستوري الحقيقي يجب أن يعاد الى الجزيرة ، وهذا يتضمن بالضرورة عودة الرئيس  
المنتخب لقبرص ، وعمومية أستنف الأستنف الأستنف من أريوس .

وتد تابعتنا باهتمام المفاوضات المذكورة في جنيف بين تركيا واليونان والمملكة المتحدة ، وهم  
الضامنون الثلاثة لاستقلال قبرص . وبكل سرادة لم نشعر بالارتياح لفكرة أن يقرر هذا المؤتمر  
شعب قبرص دون مشاركة كاملة ومباشرة لحكومة هذا البلد ، ولا يمكن أن نتبل في رأينا محاولة لحل  
مشكلة قبرص من خلف أبواب شعب قبرص :

لك نود أن نحث على دعوة حكومة قبرص الشرعية كشريك كامل الشركة في بحث أى مستقبل لهذا البلد ، وفي هذا المجال نلاحظ اقتراح الاتحاد السوفياتي لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، تشترك فيه قبرص واليونان وتركيا وجميع أعضاء مجلس الأمن وبلاد أخرى ، وخاصة بلاد عدم الانحياز .

وفي ضوء فشل مفاوضات جنيف ، نحن نشعر بأن هذا الاقتراح يستحق البحث الجاد . ولهذا فنحن نؤيده من ناحية المبدأ ، ومع ذلك فنحن نتقبل بذهن صاف المبادرات التي اتخذها الاتحاد السوفياتي ، وأية تحسينات على هذا الاقتراح .

ولا يوجد أى شك بأن البلاد غير المنحازة لديها دور هام يمكن أن تلعبه في قبرص ، ولا يجب أن نسمح بتدهور الموقف حتى لا يتحول الى صدام بين القوى الكبيرة ، وفي هذا المجال فنحن ندرك بألم حساسية الموقف في شرق البحر الأبيض المتوسط .

وبالنسبة للشرق الأوسط ياسيدى الرئيس ، أقول أن السلام الحقيقي والأمن مازالا مجرد حلم . ان الحرب الأخيرة قد ساعدت على تغيير بعض الاتجاهات المعينة والتي عطلت - وتعطلت - حتى الآن البحث من أجل ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط . ومازال هناك الكثير لكثيري نفعه . ونحن نتطلع الى محادثات السلام المقبلة في جنيف باهتمام بالغ . ونحن مقتنعون بأن الانسحاب الكامل لاسرائيل من المناطق العربية التي تحتلها ، والاستعادة الكاملة للحقوق المشروعة لشعب فلسطين تستطيع أن تضمن السلام الدائم في الشرق الأوسط . وفي هذا المجال فمن رأينا أن شعب فلسطين له الحق في أن يمثل في محادثات جنيف .

ان التقارير الأخيرة من جنوب شرق آسيا لا تبعث على التشجيع اطلاقا ، فكثير من الأرواح البريئة تقتل في فيتنام ، بالرغم من اتفاقية باريس والتي تنتهك باستمرار ، والموقف بذلك يبقى خطيرا . والمجتمع الدولي لا يمكن أن يحول اهتمامه عن فيتنام ، ويجب أن نبحث عن تسوية سياسية حقيقية . أما فيما يتعلق بكمبوديا فنحن نلاحظ أن نظام الحكم العميل لـ " لون نول " مازال يكافح بيأس للبقاء على سلطته . والتدخل الخارجي في كمبوديا مازال سائدا ، واستمرار الحرب في هذا البلد أدى الى خسائر كبيرة في الأرواح وتدمير الممتلكات وسوف نواصل تأييد الحكومة الملكية للاتحاد الوطني لكمبوديا الذي يرأسه الأمير سيهانوك ، وسوف نواصل تأييد الجهود التي تهدف

الى استعادة الحقوق الشرعية لهذه الحكومة .

اننا نلاحظ بالقلق أنه لم يحدث تقدم في الحوار بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ومادعت اليه الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة والقوى الأجنبية التي توجد في كوريا الجنوبية ما زالت تتدخل في الشؤون الداخلية لشعب كوريا ، وللأسف فان هذه القوات موجودة في جنوب كوريا في الواقع تحت علم الأمم المتحدة ، ووجودها في جنوب كوريا هو ضد مصالح وأمانى شعب كوريا ، وضد السلام والأمن الدوليين وهي تعرقل جميع الجهود التي تهدف الى اعادة توحيد كوريا بالوسائل السلمية ، وهذه القوات لا تستطيع الا أن تمثل احراجا للأمم المتحدة ، لأنها تعمل تحت علمها ، بينما تعمل ضد رغبات شعب كوريا ، وتسعى الى الدفاع عن مصالح القوى الأجنبية . والجمعية العامة لذلك ، عليها واجب لكي تقرر انسحابها الفوري من كوريا الجنوبية حتى يمكن استئناف الحوار الذى شجعناه في العام الماضي ، والأمم المتحدة يجب أن تحمي مصالح شعب كوريا وأن تساعد على خلق المناخ الذى يساعد على تحقيق أهدافه في اعادة التوحيد .

ووفد بلادى يود أن يوضح أننا نعارض بشدة الاقتراح الذى قدم في هذه الجمعية في العام الماضي ، وهو أن يسمح بعضوية كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية كدولتين مستقلتين ونحن نعتبر ذلك مناورة تهدف الى استمرار كوريا ، لذلك نحن نرفض أى اقتراحات مشابهة في هذا العام سابقا .

نحن في زامبيا الى جانب بلاد عدم الانحياز ، ندرك أن تخفيف التوتر لا يمكن أن يكون ظاهرة دائمة في العلاقات الدولية اذا بقي محدودا في مدها وازا تجاهل المصالح المشروعة للبلاد الأخرى . وقد أكدنا على الحاجة الملحة لحل جميع المشكلات التي تواجه البشرية بصفة عامة ، واقامة نظام عالمي جديد من أجل اشاعة العدالة والأمن والسلام للجميع .

من يستطيع أن ينكر أن عطية تخفيف التوتر قد كانت موضع اختبار دقيق وخلافا لتوقعات وآمال المجتمع الدولي ، لم يحرز أى تقدم في الواقع في دعم تخفيف التوتر .

ونظرا لطابعها المحدود فانها تبقى في خطر اليوم كما كانت بالأمس وليس من قبيل المبالغة أن هذه العطية قد تعرضت للجمود والتوقف ، والحرب الأخيرة في الشرق الأوسط قد تربت العالم من مواجهة مباشرة بين القوى العظمى ، والأزمة في قبرص أظهرت ضعف الدول الصغيرة حينئذ يدخل في ذلك مصالح الدول الكبرى . وحتى يكون تخفيف التوتر ممكنا فيجب الالتزام بأهداف الأمم

المتحدة ، ويجب أن يعترف بأن السلام والأمن الحقيقي لا يمكن أن يتعايشا مع مجالات النفوذ .  
فمثل هذه الاتجاهات هي التي تثير العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية ضد الدول الأخرى ،  
وبالتالي فهي مسؤولة عن الأزمات العالمية ، وهي تشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلام في العالم .  
ان عام ١٩٧٤ كان عاما سيئا في الواقع منذ بداية تخفيف التوتر ولم يحصل أى تقدم فيما يتعلق  
بسباق التسلح ، فمزال سباق التسلح مستمر بشراهة وتجارب الأسلحة النووية مازالت تجرى في الجو  
وتحت الأرض . ومؤتمر لجنة نزع السلاح ومحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية لم تؤت أى نتائج  
إيجابية . اذن فالاقترح الخاص بمؤتمر نزع السلاح مازال حتما .

انه من رأى حكومتي أن التجارب النووية الأخيرة في الجو وتحت الأرض قد ركزت على الحاجة  
المطحة الى اتفاقية حظر التجارب النووية ، وانها تذكر أيضا بأن اجراءات عدم نزع السلاح مثل الحظر  
الجزئي وعدم انتشار الأسلحة - لا يمكن أن تعمل ما يحتاج المجتمع الدولي ، ليس فقط جعل الأسلحة  
النووية في متناول عدد قليل من الدول ، ولكن ما نحتاجه هو القضاء عليه قضا كاملا .

ان مؤتمر نزع السلاح العالمي يجب أن يعقد بأسرع ما يمكن ، وهو في رأينا لازم وضرورى ، وذلك  
في ضوء عدم التقدم في المحافل الدولية في هذا المجال وموقفنا في هذا المجال هو أن هذا  
المؤتمر يجب أن يسمح بمشاركة جميع الدول وعلى أساس من المساواة . ونحن نعتبر أن اشتراك جميع  
الدول النووية في المؤتمر ضرورى بصفة خاصة في هذا المجال . فان نزع السلاح النووى نعطيها  
أولوية مطلقة وفي رأينا أن اللجنة الخاصة بمؤتمر نزع السلاح العالمي ، قد قامت بعطيات مفيدة ،  
ونرجو من الجمعية العامة أن تقوم في ضوء تقرير هذه اللجنة بحركة ايجابية تهدف الى حل  
المتناقضات بين الدول الأعضاء المعنيين بهذا الاقتراح .

لقد مضت ثلاث سنوات منذ أن أعلنت الجمعية العامة المحيط الهندي كمناطق سلام ، الا أنه لم  
يحدث أى تقدم في هذا المجال وفي تنفيذ بنود هذا الاعلان . وكانت هناك تقارير مزعجة عن  
زيادة المنازعات بين الدول العظمى في المحيط الهندي ، ونحن نقصد بوجه خاص تلك الاتفاقية  
بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتوسيع القاعدة العسكرية للولايات المتحدة في ديجو ديارسيا  
ونحن ندين هذا المشروع ، لأن هذا لا يعد فقط انتهاكا لاعلان جعل منطقة المحيط الأطلسي  
منطقة سلام ، ولكن لأنه سوف يشجع أيضا المنازعات بين القوى العظمى في المحيط الهندي ، وفي

رأينا أنه لا يوجد أى تبرير اطلاقا لزيادة المنازعات بين الدول العظمى في المحيط الهندى فى عصر تخفيف التوتر ، ونحن نؤمن بأنه بدلا من تشجيع مثل هذه المنازعات بزعم اعتواء البعض للبعض . فان الدول الكبرى يجب أن تمارس ضبط النفس ، حول مائدة المفاوضات ، وتأمل من الدول الكبرى أن تحترم رغبات الدول الواقعة على الساحل أو بالداخل في منطقة المحيط الهندى وأن تتعاون كليا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للمحافظة على المحيط الهندى كمنطقة سلام .

ان الدورة العالية للجمعية العامة ، تعقد بعد الدورة التاريخية السادسة الخاصة للجمعية العامة والتي عقدت للمرة الأولى لبحث الموضوعات الحيوية المتعلقة بالمواد الخام والتنمية ، والدورة الخاصة - كما ندرنا - باننا نرى - باننا نرى له دلالة ، وتوج في اتفاق الرأي والموافقة على وثيقتي اعلان المبادئ وبرنامج العمل الخاص بإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد .

والدورة الخاصة ركزت على أن صحيفة السويدية قد انتهت وأن أسس العلاقات بين الأمم العرة يتم وضعها ولكن بدلا من ذلك هناك تحول آخر طرأ في وسائل استغلال الأمم الفقيرة - من جانب الأمم الأقوى ، وهذا يرجع الى عدم بعيد لا زياذ الهوة بين الفقير وبين الغني . وهذه الحالة المحزنة قد زاد من خاوتها التدور الأخير في الموقف الاقتصادي العالمي وتشكل تهديدا لأمن وبقاء الكثير من النظم الاقتصادية .

ان الاحداث الاقتصادية العميقة في العام الماضي قد أثمرت بجلاء اعتماد الدول على بعضها البعض في المجتمع الدولي ومن بين النتائج الهامة لهذه الدورة الخاصة الاعتراف العالمي بالتوافق بين الأمم واعتمادها على بعضها البعض ، والترابط بين مشكلات التجارة والتنمية والمشاكل الدولية ونظام النقد الدولي .

والتنمغ العالمي قد استمر دون حد ، وخاصة في العالم الصناعي وأدى الى تزايد التكلفة بالنسبة للمواد الأساسية والأسمدة والمواد الغذائية والمواد الأخرى المصنعة التي تستورد من الدول النامية ، ونحن ندرنا أيضا ندرة المواد الغذائية - وهي السلع الأساسية - وبالاضافة وبالرغم من الزيادة الحالية في أسعار البترول قد أدى الى التركيز على الحاجة لعائدات مجزية وعادلة للدول المنتجة للبترول . وهناك حقيقة وهي أن هناك نتائج خطيرة تعاني منها البلاد النامية ، وقد يؤدي ذلك الى انهيار العديد من النظم الاقتصادية .

ان الموقف الاقتصادي الحالي المضارب والذي يواجهه المجتمع الدولي يشهد تعديلا لم يسبق له مثيل ، ونحن نرى الممثلين في هذه الدورة نصرف قدراتنا على الاسهام في الاجراءات عاجلة وعلى المدى الاويل للقضاء على هذه المشكلات ، والتي تؤثر على بلاد عديدة وخاصة البلاد النامية والتي تأثرت بدرجة خطيرة من الموقف الاقتصادي الحالي .

والآن أثير من أي وقت مضى أصبح هناك اعتراف جماعي بأن الجهود المنسقة على الصعيد

القومي والدولي ضرورة من أجل حل المشكلات المتشابهة التي تواجه المجتمع الدولي . ان سلسلة المؤتمرات الهامة بشأن السكان والمواد الغذائية والتنمية الصناعية ، والتي توجت بالدورة الخاصة بشأن التنمية الدولية والتعاون الاقتصادي والتي سوف تعقد في العام المقبل تأهرا الحاجة الى الجهود الموفقة في هذا المجال .

ان وفد بلادى يرحب بموافقة الدورة الخاصة على البرنامج الخاص الذى بدأت بموجبه الجمعية العامة اجراءات لمساعدة واغاثة البلاد النامية التي تأثرت بدرجة خطيرة نتيجة للأحداث الاقتصادية الأخيرة .

ونحن واثقون من أن جميع البلاد في موقف يسمي لها بالمساهمة ، وسوف تستجيب بطريقة ايجابية لكي تحقق الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة وبطريقة عاجلة ، والأعمال العادية والايجابية المألوفة على الصعيد الثنائي وبين مختلف الأطراف ومما يبعث على التشجيع أن عددا من الدول قد أتهرت استعدادها للمساهمة في البرنامج الخاص .

فسي الوقت الذى ندرنا فيه ونقدر أهمية المساعدة في مشروعات الاغاثة ، فان وفد بلادى يعتقد أن الاغاثة لا يمكن أن تكون بديلا لسياسة اويلة الأجل في برنامج العمل الذى وافقت عليه الدورة الخاصة ، ونحن نأمل أن تخلق الظروف التي تؤدى الى حل المشكلات الأساسية والتي سوف تقلل مستقبلا من الحاجة الى برامج الاغاثة ، وهناك اتجاه لتخفيض أسعار المنتجات ، ونحن نحتاج الى اجراءات دولية عاجلة لمنع هبوط أسعار المواد الأولية وتشجيع البرامج الملائمة التي تهدف الى المحافظة على أسعار ثابتة مبهزة لصادرات البلاد النامية .

ولهذا الهدف فان وفد بلادى يتالع الى امانية استكمال وسائل الفهرسة التي يجري دراستها حاليا كوسيلة لمعالجة شروط التجارة لتنمية صادرات المواد الأولية من البلاد النامية .

ان وفد بلادى يعتقد أن الأحداث الاقتصادية الأخيرة تان يجب أن تؤدى الى مزيد من التفهم للاحتياجات المتبادلة ولمصالح المنتجين والمستهلكين ، وقد كان الوقت لتقييم للاحتياجات الشرعية للمستهلكين من المواد التي يبعثونها بأسعار معقولة ، وذلك زيادة صادرات واستقرار الأسواق، وشروط التجارة العادلة وخاصة في البلاد النامية ، ولمصالح المستهلكين والمنتجين أن نضمم الاستفسار الرشيد للمواد الايبعية ، ونعتبر ذلك الدافع

الهام لانشاء جمعيات للمنتجين مثل المجلس القومي للبلاد المصدرة للنفط ، وزامبيا عضو فيه الى جانب شيلي وبيرو وزائير .

في المجال العيوى للسلع يجب تشجيع التعاون الاقتصادي بين البلاد النامية ، والعاجلة الى مثل هذا للتعاون الوثيق وخاصة بين المنتجين في البلاد النامية يعثل أبعادا هامة في ضوء عمل مجموعة من الأشغاع البارزين الذين عينهم الأمين العام للأمم المتحدة لدراسة أثر التعاون بين الأمم في عملية التنمية والعلاقات الدولية .

وزامبيا يحدوها الأمل في أن يؤدي التنفيذ الناجح لتوصيات هذا المجموع الى ابناء ودعم التعاون بين البلد المضيف والمواطنين الآخرين مع الاحترام التام للبلاد المضيفه . وفي هذا المجال نحن نتطلع الى عمل اللجنة الخاصة التي سوف تعقد قريبا . وفي مجال السياسة التجارية لا يمكن تحقيق العدالة الا عن طريق تنفيذ المبادىء الأساسية لعدم المبادلة ، والمعاملة التفضيلية لصالح البلاد المتقدمة .

وان تنفيذ النمام العام للتفضيلات ، لسنوات ثلاثة الآن ، فان له بعض المزايا للدول النامية ، وزامبيا ترحب باعلان أوكيوا الذي تمت الموافقة عليه في سبتمبر الماضي ، وبأمل وفد بلادى أن تبدأ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قريبا ، وان ننام النقد الدولي لا يبعث على التشجيع ، والآمال التي برزت في العام الماضي في الاجتماع الوزارى للجنة التي عقدت في نيروبي لم تتحقق بعد ، وهناك قضايا خاصة باعادة تدعيم فاعلى صادرات البلاد المصدرة للبتترول . هذه قضايا أساسية مع تشعباتها الهامة فى التجارة والنواحي المالية والاستثمار والبيادين الأخرى . ووفد بلادى يود أن يعبر عن الأمل والثقة بأن الدول المصدرة للبتترول سوف تلعب دورها على المدى القصير والطويل .

ان المجتمع الدولي يعرف الآن ويرافق على المشكلات الأساسية التي تواجه الانسان وبيئته ، وأمامنا مثلا ، المبادرات الهامة مثل الاستراتيجية الخاصة بالتنمية ، والميثاق الخاص بالحقوق والواجبات الاقتصادية للدول وكذلك مفهوم الأمن الاقتصادي الجماعي وكذلك برنامج العمل الخاص بانشاء نظام اقتصادى عالمى جديد والذي تمت الموافقة



عليه في الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة ، في كل هذه المبادرات التي يكمل بعضها البعض ، فان العمل الأساسي للمساواة في العلاقات الدولية يكمن في جوهرها .

لذلك أمامنا الوسائل التي تهدف الى تحقيق مشاركة عادلة وعلى قدم المساواة بين الأمم فقيرها وغنيها ، صغيرها وكبيرها ، وبالنسبة لنا للمحافظة على شركة كريمة ، يجب أن ندرك ونعترف بدور العدالة في علاقاتنا ، وفي النهاية فان ذلك يتوقف على ممارسة الارادة السياسية بقدر ما تحتاجه الأغلبية مستقبلا .

بقيّة أن الأمم المتعددة قد عقدت ثلاثة مؤتمرات خاصة بقانون البحار في فترة وجيزة . تظنّ دون شك الأهمية التي تعلقها البشرية على إيجاد حل عادل للمشكلة التي تعاني منها الدول فيما يتعلق بالبحار وقاع البحار والثروات في قاع البحار وما تمت التربة ، ونحن نعتبر أن المؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن قانون البحار مناسبة عظيمة توفيق بين مصالح مختلف البلاد ويجب أن يحاول المؤتمر الوصول إلى حلول عادلة ، وأن يفعل ذلك بسرعة .

إن موقف بلادى قد وضع في مناسبات عديدة من قبل ، وفي دورات اللجنة الخاصة بالاستخدام السلمي لقاع المحيطات وفي الدورات السابقة ، وذلك إلى جانب موضوع حق الوصول إلى البحار ومن البحار للدول غير الساحلية ، والآثار الضارة للتعدين تحت قاع البحار ، والمنتجين للمعادن . لذلك فإن وفد بلادى يعلق أهمية على العمل المرضي لمشكلات الحد من الولاية القومية ، والمؤتمر يحتاج إلى عناية ، وهو يحتاج إلى التركيز على التراث المشترك للإنسان ، والافتقار إلى إيجاد حل للمشكلات قد يؤدي إلى منازعات مثل التي شاهدتها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالبلاد غير الساحلية . وعن طريق المؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن قانون البحار ، فإن الأمم المتحدة قد أتاحت الفرصة لإيجاد حلول دائمة .

وفد بلادى من رأيه أن الاعتراف بالتراث المشترك للبشرية ، وكما حدد في القرار رقم ٢٧٤٩ ، وخفاوة كبيرة نحو الاقلال من امكانيات المنازعات ، وبالتالي فإن من دواعي الأسف أن المؤتمر مازال يعتبر من جانب بعض الدول التي فشلت في الاعتراف بالمصالح . وإلى جانب التراث المشترك لجانب الدول للافادة — سواء كانت ساحلية أو داخلية — .

ومن رأى وفد بلادى أنه من الضروري لهذا المؤتمر أن يأخذ في اعتباره الدراسة التي أعدها السكرتير العام بشأن الأهمية الاقتصادية للمعادن في قاع البحار والقيود المختلفة المقترحة للولاية القومية والموجودة في سجلات اللجنة ، والتي حلت الآن .

وعتي نصل إلى حل عادل للمشكلات التي أشيرت عن طريق الولاية على الأراضي فيما وراء البحار ، وقاع البحار ، فإن المؤتمر يجب أن يبعث في امكانية اعطاء حقوق لكل المنطقة ولكل الدول فيها . وفي رأينا أن هذا سوف يكون من أفضل الوسائل لضمان أن جميع البلاد — سواء كانت ساحلية أو داخلية — سوف تستفيد من موارد المحيطات ، وهي التراث المشترك للبشرية .

ومن دواعي السرور العام أن نلاحظ أن المؤتمر الثالث الخاص بقانون البحار، قد بدأ بالاستجابة الى المسئولية العالمية . نلاحظ مثلاً أنه دعا ممثلين من شركات التحرير للمشاركة بصفة مراقب، وقد وافق على الوصول الى قرارات بشأن المسائل الجوهرية عن طريق اتفاق الرأي .

وأخيراً وليس بآخر، فإن وفد بلادي يود أن يعبر عن الامتنان العميق للحكومة وشعب فنزويلا للكرم ضيافتهم والتسهيلات المرضية التي قد مودها للمؤتمر الثالث التابع للأمم المتحدة بشأن قانون البحار خلال دورته الثانية حينما عقد في هذه المدينة الجميلة، مدينة كاراكاس، لمدة عشرة أسابيع خلال شهر يونيو ويوليو وأغسطس من هذا العام .

في كلمتي هذه أشار وفد بلادي الى القليل من المشكلات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي، والتي تعدها الدورة الحالية، والتي لا بد أنها سوف تحاكيها الأهمية التي تستحقها، ونحن ندرك أنه تحت رعاية الأمم المتحدة فإن الدول الأعضاء فرادى وجماعات قد حققت بعض التقدم المحدود في إيجاد حلول لعدد من المشكلات المصاهرة، وهذا التقدم المحدود يجب أن نحافظ عليه وأن ندعمه . ان قوة الدفع التي حصلنا عليها عن طريق المفاوضات في مؤتمرات عديدة، والتي تهدف الى تشجيع التسوية السلمية والمعادلة للقضايا العالمية، يجب أن نحافظ عليها .

ويبقى أمامنا لكي نفعله، وفي ضوء الاعتراف المالي للتكافل بين الدول الأعضاء، يجب أن ننتهز جميع الفرص لكي نحل جميع المشكلات ونواجه التحديات التي تواجه التقدم الاجتماعي والاقتصادي لكل الشعوب، وفي هذه المجالات وغيرها أصبح بدورها أن المسئوليات المطلقة على عاتق منظمة الأمم المتحدة وأعضائها قد أخذت أبعاداً لم يكن لها سابق من قبل .

ولا حاجة لي بأن أقول أن السعي من أجل اقرار السلام والعلاقات الدولية يفرض على دول العالم أن تحمل على اشاعتها، لذلك فقد دعونا الى إعادة هيكل نظام الأمم المتحدة . وفي هذا المجال أشرنا الى الحاجة الملحة لمراجعة ميثاق الأمم المتحدة، مع الاشارة بصفة خاصة الى اعضاء الميضة الديمقراطية على مجلس الأمن .

وبالرغم من نواحي القصور نود أن نؤكد من جديد ثقتنا وإيماننا بالأمم المتحدة، ونعبر عن أملنا في الأمم المتحدة سوف تدخل تعديلات ملائمة على هيكلها وتوجيه اهتمامها من أجل القيام بمسئولياتها باصرار وحماس . وزامبيا من جانبها سوف تواصل تقديم مساهمتها المتواضعة والايجابية

للمنظمة من أجل الوفاء بأهدافها وتحقيق المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .  
 ونعتقد أننا جميعاً نؤمن بجميعاً المجتمعين هنا - لدينا الفرصة لكي نغيّر وجه العالم إلى  
 الأفضل ، اذا توفرت لدينا الارادة السياسية . لذلك يجب أن ندرك الحاجة الملحة لكي نتخلص  
 عن الخرافات القديمة في مواجهة الحقائق الجديدة . ولا يجب أن نسمح للبحث عن حلول  
 للأمس لمشكلات اليوم ، ولا يجب أن نعيش في الماضي . يجب أن نعيش في الحاضر ، وأن نشالهم  
 إلى مستقبل براق مزدور لنا جميعاً بثقة واصرار . . .  
 الرئيس : أود أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة ستقتل في الساعة  
 السادسة من مساء الغد .

السيد / فريد نلاند ( النرويج ) ( مترجمة عن الانجليزية ) السيد الرئيس ، باسم وفد النرويج  
 أتشرف بأن أقدم لكم التهنئة بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة ، وأؤكد لكم تعاون وفد بلادى  
 التام في قيامكم بهذه المهمة .

ان السكرتير العام في تقدمته لتقريره العام ، قال ان الأمم المتحدة تواجه تحديات هائلة على  
 مستوى العالم ، فكيف لنا أن نحسن من قدرة الأمم المتحدة على العمل ، وانني أريد أن أبحث فى  
 هذا الموضوع كممثل لبلد صغير يرى أن اسهامه فى الأمم المتحدة يكون جزءاً كبيراً من سياسته  
 الخارجية .

اننا نعرف المهام الطقاة على عاتق المجتمع الدولي حالياً وهناك اعتباران أساسيان الأول هو  
 تداخل وضخامة هذه المهام والاعتبار الثاني هو عامل الوقت .

فلدينا مشكلات أساسية مثل سباق التسلح والانفجار السكاني والهوة بين الفنى والفقير وندرة الموارد والتضخم العالمى والتلوث والأزمات الغذائية وهذه تبيين مدى ضخامة الواجبات المطلقة على العالم اليوم وهذه المشكلات تهتم كل الأمم لأنها تتعلق بوجود الإنسانية نفسها .

والعامل الثانى هو عامل الوقت . فالوقت ليس فى صالحنا ، وان علينا أن نعرف ما اذا كان لدينا وقت كاف لكي نتناول كل هذه المشكلات قيل أن تفلت من قدرتنا . ان ما نحن فى حاجة اليه هو أن نجد حلا عاجلة لهذه المهام والقيام بعمل دولى وشراف دولى لحل مشكلات الإنسانية .

وأود هنا أن أؤكد على أهمية المؤتمرات الدولية التى عقدت أو التى سوف تعقد تحت اشراف الأمم المتحدة هذا العام . ففي الربيع الماضى عقدت الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول المواد الأولية ، وهناك المؤتمر السكانى أيضا ، وكذلك هناك المؤتمر الخاص بقانون البحار الذى عقد فى كاراكاس ، وهناك أيضا مؤتمر الغذاء العالمى الذى سيعقد قريبا .

وان هذه المؤتمرات الدولية وغيرها تشكل عنصرا هاما من عناصر نشاط الأمم المتحدة وهناك برامج عمل قد تمت الموافقة عليها ، والأهم من ذلك أن نواصل تطبيق هذه القرارات وهذه البرامج .

وحتى الآن ، ففىما يتعلق باستراتيجية التنمية الدولية ، وفىما يتعلق بقرارات الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة لم نجد أى نشاط عاجل قد تم ، فان هناك تضحيات مطلوبة من الدول الكبرى ومن الدول الصغرى ، وان التضحيات يجب أن تقدم من جانب الدول التى لديها اقتصاديات قوية .

وان النرويج مصمم على أن يسهم بكل ما يستطيع فى الجهود التى تبذل لزيادة التنمية الاقتصادية ، وهناك البرنامج الخاص بالدول الأقل حظا ، واننا نؤيد هذا البرنامج ونود أن يحنى بتأييد كبير حتى يمكن تطبيقه .

وأن الأمم المتحدة تقوم بدور عظيم من أجل تطبيق برنامج العمل الذي وافقت عليه الجمعية العامة - كما قال السكرتير العام في مقدمة تقريره السنوي - كيف تستطيع الأمم المتحدة أن تقوم بمسئولياتها ؟

ان هذا السؤال سوف يدرج في جدول أعمال الدورة الاستثنائية التي سوف تعقد في عام ١٩٧٥ ، وانني أود أن أتحدث عن كيفية تطبيق فكرة الأمن الجماعي في إطار تنظيمي وكيف نستطيع أن ننسق وأن نوجه جميع الأنشطة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ؟ وانني أ طرح السؤال حول الدور المقبل للأمم المتحدة . فهناك في الميثاق نجد مشكلات الارتقاء بالمستوى الاجتماعي . وأن عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ملائم حتى يستطيع أن يقوم بعمل بناء ، وأن زيادة عدد أعضاء هذا المجلس جعله مجلسا ذا صفة تمثيلية يعطيه الفرصة للعمل ، ولكن كيف يمكن أن نفيد من هذا المجلس فائدة قصوى حتى يستطيع أن يتناول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ؟ انني لا أفكر فقط في مشكلات التنمية طويلة الأجل ، ولكن أفكر أيضا في البرامج العاجلة ، وهناك امكانية مشاركة الوزراء المعنيين في المجلس المذكور أو أن ننشئ جهازا دائما يسمى مجلس الأمن للشؤون الاجتماعية والاقتصادية .

وأن النرويج تأمل أن تكون عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لذلك فانها تأمل في دعم هذا المجلس .

وفي مجال المساعدة في حالة الكوارث والمساعدة طويلة الأجل ، يجب أن نزيد من فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن أماننا الكثير الذي يجب عمله لأن الاجراءات التي اتخذت لم تؤت النتائج المرجوة . ان المجتمع الدولي يجب أن يعطي أولوية متزايدة لمشكلات المعونة في حالة الكوارث . ان النرويج ترى - كمضو في الأمم المتحدة - أن من احدى المهام الهامة لمنظمتنا هو انشاء جهاز يجالج مسائل انتهاك الحقوق الأساسية للانسان . ان احدى الدول الأعضاء ذكرت أن علينا أن نلفت الانتباه الى اعلان حقوق الانسان في مجموعه ، وليس فقط بين العلاقات بين الدول ، ولكن أيضا في إطار الدولي بصفة عامة . ولذلك فاننا نريد انشاء مجلس دائم لحقوق الانسان في

إطار الأمم المتحدة وهو جهاز خاص لمتابعة الأعمال في هذا الصدد .  
وأن الأمم المتحدة يجب أن تعطي أولوية متزايدة لهذا الموضوع ، وبذلك يعلم  
الرأى العام الدولي أننا نعمل بطريقة تجعل الانسان محمي ضد انتهاك حقوق الانسان  
ذاته .

وهنا أشيد بالعمل الذى قامت به الحملة التي نظمت ضد التعذيب وانتهاك حقوق  
الانسان .

في وقت يتعين على العالم أن يواجه مشكلات اقتصادية وسياسية هامة ، فان التعاون  
الاقليمي أصبح ملحا أكثر مما مضى ، فان غالبية الدول تميل الى تقوية قوميتها ، وأن هذا  
الوضع ، وان هذا الاتجاه الى الشنائية والى عقد اتفاقات ثنائية يمكن أن يؤ في السلام  
والأمن .

ان الوضع يختلف لو نظرنا الى ضغوط الأسلحة الحديثة ، وهناك مجهود مشترك بين  
الدول الكبرى للسياق على التسليح ، كما ان هناك اتفاقا يمكن أن يكفل تحاشي أى مواجهة  
عامة بين الدولتين الأعظم . وان ذلك يقلل من مسؤولية الدول الكبرى ، وعلى أى حال  
فان الدول الصغرى مازالت أمام مشكلات كبرى ، فاننا من ناحية نلاحظ باهتمام استمررار  
الانفراج ، ومن ناحية أخرى فنحن لا نكل في أن يأخذ هذا التعاون بين الدولتين الأكبر  
صيغة تضمن النظام العالمي للتعاون واقامة مجتمع عالمي يقوم على السلام .

ونحن الدول الصغرى ، لا يمكن أن تغيب عنا هذه المشكلات ، فنحن جميعاً نحث الدول الكبرى على السعي الى عقد مثل هذه الاتفاقات ، ولكننا ندينها أيضاً لأنها لم تستشرنا في هذا المجال . فان هذا أمراً ضرورياً ، ولكن الدول الصغرى يجب أن تدلي برأيها في تنظيم المجتمع الدولي ، وهذا لا يجب أن يتعارض مع تعاون الدول الكبرى ، ولكنه تكملة لجهودها في مجال التعاون بين الدول الكبرى .

وان هذا المفهوم أو هذا العمل الذى يجب أن تقوم به الدول الصغرى يجب أن يقوم على أساس دعم التعاون الدولي عن طريق الأمم المتحدة التى تستطيع أن تكفل الأمن والسلام الدوليين ، وتحقيق التبادل السلمى في إطار الاقتصاد الدولي . واننا نحن الدول الصغرى لنا مصالح خاصة ، وان موقعنا الجغرافى يمكن أن يكون موقعا غنياً أو موقعا فقيراً ، وان جزءاً من هذا المفهوم يعنى تشجيع الدول الكبرى على تنظيم الصغرى ، وذلك عن طريق القيام بعمل مشترك بين الدول الكبرى والدول الصغرى وعن طريق استخدام أجهزة الأمم المتحدة التى تستطيع أن تنظم مثل هذا العمل . ان الجمعية العامة هذه ، يوجد في جدول أعمالها عدد من المسائل السياسية الهامة ، ذات أهمية عاجلة ، مثل الشرق الأوسط وقبرص ونزع السلاح والوضع فى الجنوب الافريقى ، وان وفد النرويج سوف يعود الى دراسة هذه المسائل عند دراستها في جدول الأعمال .

واننى سوف أتقدم ببعض الملاحظات المختصرة فيما يتعلق مثلاً بالوضع في قبرص لأن الوضع هناك يشغل البال ، ويشير القلق ، فهناك بعض الاتجاهات في المفاوضات بين الجانبين في الجزيرة تسمح لنا بأن نأمل خلال وقت قصير ، أن تبدأ المفاوضات للوصول الى حل عادل يقوم على احترام استقلال ووحدة أراضى قبرص . وهذا الحل لا يمكن التوصل اليه الا بالطرق السلمية وليس عن طريق القوة العسكرية .

ويعد ذلك فان وفد النرويج يتحدث عن مشكلات نزع السلاح ، وانه يؤكد اليوم الأهمية التى توليها حكومة بلادى في حظر جميع التجارب النووية ، ويجب أن تدرس الأمم المتحدة التجارب ذات الأهداف السلمية بعناية . وأؤكد الأهمية التى توليها الولايات



المتحدة والاتحاد السوفيتي من أجل مواصلة جهودهما للوصول الى اتفاق بشأن مزيد من الحد من الأسلحة النووية .

واننا هذا العام قد استقبلنا بنجلاديش وغينيا بيساو وجرينادا كأعضاء في الجمعية العامة ، وان هذا يقرب الأمم المتحدة من تحقيق أحد مبادئها الذي يهتم به وفد النرويج . ان قبول غينيا بيساو يشجع تنمية عملية تصفية الاستعمار في المناطق الأخرى وخاصة في الجنوب الأفريقي ، وان حكومة بلادي تشعر بالامتنان أمام القرار الهام الذي اتخذته حكومة البرتغال ، وذلك طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، والخاص بحق تقرير المصير فسي المصير للدول في الجنوب الأفريقي .

وما زالت هناك أقلية بيضاء تستعبد وتستغل وتحرم الأغلبية السوداء من ممارسة حقوق تقرير مصيرها ، واننا نطبق تماما العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على روديسيا الجنوبية ، وكذلك فيما يتعلق بجنوب أفريقيا ، بغية ازالة التفرقة العنصرية من هذه المنطقة .

من الطبيعي أن الوضع الحالي والنقدي في العالم هام جدا ، وسوف نسهم بـ في المناقشات التي سوف تجرى داخل هذه الجمعية ، وأن كثيرا من المتحدثين قد أشاروا الى ذلك ، وأن حكومة النرويج يشغل بالها هذا الموضوع تماما ، وهذا يعنى الوضع المزدوج الموجود فيه النرويج فمن ناحية ، فان النرويج كعضو في العالم الصناعي يجب أن تكون لديها مصادر طاقة بأثمان معقولة ، ومن ناحية أخرى فان النرويج تعتبر من مصدرى البترول والغاز ، تهمها المشكلات الأخرى الخاصة بمعدل الاستغلال ومعدل الاستهلاك . ونظرا لهذا الوضع المزدوج للنرويج ، فان النرويج يهتما تجنب كل مواجهة أو كـ أزمة بين المنتجين والمستهلكين ، ويقدر الامكان فسوف نسهم في ايجاد حلول تكفيل اقتصادا دوليا سليما ويدخل في اعتباره جميع المصالح المشروعة للدول النامية التي تعتمد على استيراد البترول .

وفي نهاية الأمر فانه من المهم من أجل التنمية المقبلة للمجتمع الدولي ، أن نجد حولا ملائمة لجميع المشكلات الخاصة بقانون البحار ، واننا كدولة بحرية ومنتجة

للبتروال والغاز ، وكدولة يعتمد سكانها على المصادر البحرية ، فان دولتي تولي أهمية كبرى للحاجة الى الوصول الى حلول دولية لهذه المشكلات في أقرب وقت ممكن .  
وان النرويج كانت تأمل أثناء الدورة الأولى للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول قانون البحار ، الوصول الى اتفاق على المبادئ الأساسية ، والوصول الى حل شامل ولكن المؤتمر لم ينجح الى تحقيق هذا الهدف ، ومع ذلك فقد استقبلنا بارتياح ما أسفرت عنه الدورة الأولى لهذا المؤتمر حينما وضع أول قاعدة لمفاوضات مقبلة . ونحن نأمل الوصول الى اتفاقية عامة فيما يتعلق بقانون البحار .

السيد / سحيم بن محمد آل ثاني ( قطر ) : سيدي الرئيس ، يسعدني فسي مستهل كلمتي أن أشارك زملائي في تقديم " اخلص التهنئة بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها العشرين . وائني لعلى ثقة أن صفات رجل الدولة التي تتمتعون بها ستساهم مساهمة فعالة في انجاز أعمال هذه الدورة ، وتحقيق المزيد من الانجازات الهامة ، وهي الصفات ذاتها التي نذكرها لسلفكم الرئيس السابق ، والتي استحق عليها شكرنا وتقديرنا البالغين .

ويطيب لي أن أشيد بالجهد المخلص المتواصل الذي بذله وبيدله السكرتير العام الدكتور كورت فالدهايم ، أداءه لواجباته ووفاءه لمسؤولياته في دعم كيان هذه المنظمة .

أيها السادة ، ان جدول الأعمال الحافل لهذه الدورة ، يمثل بالنسبة لنا نحن شعوب العالم الثالث خطوة هائلة فى الاتجاه السحيح ، ومرحلة بالغة الأهمية نحو تعزيز انطالاع الأمم المتحدة باحدى مسؤولياتها الأساسية .

وانه لما يدعو الى التفاؤل الاهتمام الخالص بالتنمية الصناعية والزراعية وهو اهتمام يستحق الثناء والتقدير ، وخاصة فى اتجاه انشاء صنایق للتنمية والاسكان والسحة والطفولة والذاء واقامة وكالات متخصصة تعنى بتقديم الخبرات والتجارب للدول النامية ، فان أوضاع الملايين من الناس التى تعاني من الجوع ومن الفقر والمرض والجهل فى عصرنا الذى بلغت فيه الحضارة الانسان العلمية هذا المستوى الرفيع ، لا تدعو الى الحزن والخجل والاستنكار فحسب ، بل فانها تلقى اللالا من الشك على اخلاقية هذه الحضارة وقيمتها الانسانية الحقيقية ، ونحن مدعوون هنا أيها السادة الى معالجة الأوضاع اللانسانية لتلك الملايين باقتلاع أسبابها من جذورها بانشاء نظام اقتصادى انمائى دولى يكفل تقديم المعونة المالية والفنية لكل دولة نامية ، وذلك بخلق أجواء دولية ملائمة ينتهى فيها التوتر وتوقف موجة التسلح الكاسحة التى انتقلت عدواها الى الدول الفقيرة ، ومواجهة العدوان بكل سوره وأشكاله وبشاعته وحزنه وضغط الطيارات التى تنفقها بعض الدول الكبرى على أسلحة الابادة والتدمير ، لتحقيق ماتسبو اليه الشعوب المحرومة بفعل الاستعمار والتخلف ومن أجل الاستقلال والتنمية والتطوير والتعمير . وانطلاقا من ايمان دولة قأر بأن التعاون الدولى هو الأساس السليم لكل تقدم انسانى ، فانها الى جانب اهتمامها ببناء قوتها الذاتية تبذل كل ما فى وسعها من جهد للمساهمة مع الدول العربية الشقيقة فى تحقيق خطط التنمية الاقليمية العربية الشاملة ، وتشارك فى نشاطات انمائية افريقية آسيوية دولية ، لا أرى حاجة الى الدخول فى تفصيلاتها الآن ولكننى أعتقد أنها فى الاتجاه الذى ندعو اليه .

سيدى الرئيس ، ان بلادى التى ترحب بكل وفاق دولى ، ترحب واتساع نطاق هذا الوفاق ليشمل العالم بأسره ، وترى أن قيام هذا الوفاق مرهونا بحل المشاكل الدولية حلا سليما وعادلا ضمن اطار ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وتوصياتها . وأرى من الطبيعى وأنا فى معبر حديثى عن السلام العادل أن أشير الى القرارات والتوصيات التى أصدرتها هذه المنظمة بغية وقف حالة الحرب المزمنة والمستمرة منذ أكثر من ربع قرن والتى اسلح على تسميتها بأزمة

الشرق الأوسط ، وأن أشير بشكل خاص الى الجهود الحثيثة التى تبذل الآن لتنفيذ قرارات مجلس الأمم رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ ورقم ٣٣٩ ، وهى جهود تشييع فى المنطقة آمالا كبرى فى ايجاد تسوية عادلة مشرفة للأزمة ،

ويهمنى هنا أن أوكد حقيقة أساسية جابهت وستجابه كل الجهود المبذولة فى أزمة الشرق الأوسط ، وهى أن قضية الشعب الفلسطينى وأرض فلسطين هى أساس الأزمة ، هى أسبابها وهى المصدر الدائم لتغذيتها بالاثارة ، وان تجاهل هذه الحقيقة هو الذى أدى بشكل دائم الى فشل الترتيبات الدولية لحل الأزمة منذ أن عرضت قضية فلسطين لأول مرة أمام هـذـه الجمعية عام ١٩٤٧ . ومتابعة هذا التجاهل لن يوءدى بطبيعة الحال الى أى تغيير فى النتائج فى استمرار النظرة الى شعب فلسطين على أساس ان قضيته هى قضية اغاثة وتشغيل واستيعاب واستمرار النظرة الى الأرض الفلسطينية على أساس أنها مناطق تجمع بشرى ليس لها حدود أو كيان قائم ، أو أنها مجرد حدود آمنة اسرائيلية قابلة للتعديل والتحويل ، انما هو خروج على ميثاق المنظمة وأهدافها وراياتها النبيلة .

ان التغاضى عن نزعة الشعب الفلسطينى الطبيعية للحرية وتقرير ميره على أرضه ، وعن طموحه المشروع لتأسيس كيان وطنى يغمد عليه جراحه وينزع عنه خيام التشرد التى حطها على ظهره فى ضميره سنوات طويلة انما هو أيضا تشجيع مريح للروح العذوانية الاسرائيلية التى عملت وتعمل على أن تحصل على كل فلسطين بدون شعب فلسطين ، وعلى أن تخفى كفاح هذا الشعب فى سبيل استرداد حقوقه ، فلم تقف عند حدود الارهاب الجماعى والفردى التى قامت بهـا السلطات الاسرائيلية داخل الأراضى المحتلة ، ولكنها تجاوزت الى ملاحقة اللاجئين الفلسطينيين فى كل مكان ، ومايجرى على أرض لبنان من قصف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين يوميا أصبح معروفا ، وأظن أن تقرير وكالة الضوئ وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين يتضمن تفصيلات عن محو مخيم النبطية فى جنوب لبنان محوا تاما بعد الغارات الجوية عليه .

لقد كان لحرب أكتوبر / رمضان المجيدة أثرها العميق فى تعريف العالم بحقائق أزمة الشرق الأوسط وحقائق وأنواع ونوايا أطرافها المعنية . وفى ضوء تلك الحقائق ، ويهدف تجنب أخطار بدام عسكري جديد بالغ العنف ، أصبح من واجب الجميع داخل هذه المنظمة وخارجها العمل الايجابى الفعال لضمان تنفيذ شروط السلام العادل للمنظمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ، وتوسيات

هذه الجمعية ، وذلك بضمن انسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ ، ورد حقوق الشعب الفلسطينى المشروعة لأهلها ، وأن يتم ذلك دون أن تكون صورة مدينة القنيطرة السورية هى الصورة النهائية فى المشهد الدامى ، فنسف كل بيت وكل مسجد وكل كنيسة قبل الانسحاب الاسرائيلى يدل دلالة واضحة على العدوانية الاسرائيلية التى تعتبر الجهود السلمية الدولية لحل النزاع بمثابة ضغوط غير مستحبة .

وانه لمن المؤسف أن تقوم دولة عضو فى الأمم المتحدة بتجاهل اللجنة الخاصة التى شكلتها جمعيتكم الموقرة لتحقيق الأعمال الاسرائيلية المهددة لحقوق الانسان فى المناطق المحتلة ومنع هذه اللجنة من القيام بدورها بطريقة منقطعة النظير فى الاستخفاف بقرارات هذه الجمعية . ان كلاً منا يعلم أن اهدار تلك الحقوق اهدارا كاملاً فى المناطق المختلفة دون رعاية لأوليات المبادئ الانسانية والدينية والاخلاقية والقانونية ، هى سبب فى منع تلك اللجنة من القيام بمهمتها وان اكان هذا بالقطع هو السبب فى الموقف الاسرائيلى المهين للأمم المتحدة ، هل يعقل أن يمر ذلك الموقف بدون ردع أو جزاء ؟ !

أيها السادة ، لقد أدت الأحداث الدامية المؤسفة التى عاشتها أخيراً جزيرة قبرص الى رفع درجة التوتر فى الشرق الأوسط ، وأضافت مشكلة دولية كبيرة جديدة الى مشاكل المجتمع الدولى بوجه عام ومنطقة البحر الأبيض المتوسط بوجه خاص . وأكبر رجاء أن تقدر الأطراف المعنية أن العمل بقرارات الأمم المتحدة الهادفة الى حسم الخلافات الدولية يعد من بين أهم وسائل دعم سلطة هذه المنظمة العليا التى يؤدى الاستهتار بها الى زعزعة هبة المنظمة وهى كيانها ، بينما هى موضع آمال البشرية ومحط أمانيتها الكبار فى نشر ألوية الأمن والسلام فى العالم .

ومن الطبيعى أن نجد فى الاحداث الأليمة الدامية التى يعيشها الشرق الاوسط وازدياد حدة هذه الأحداث ومايدفعنا الى تأييد الاقتراح الايرانى بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وواضح ان اسرائيل لم توقع على معاهدة منع التجارب النووية لذلك فان خطر المواجهة العسكرية وامتدادها سياًخذ شكلا آخر هو أكثر خطورة وأوخم عاقبة .

ان حكومتى ترحب بمحاولة حكومة البرتغال الجديدة ازاء قضية الاستعمار فى افريقيا ، واننا نلجوا أن نرى بيننا فى هذه القاعة ممثلى موزمبيق وأنجولا لكى تأخذ كل من هذه الدول مكانتها الهامة الجديدة بها بيننا ، ولسوف تخال يد الحرية تضرب قلاع العنصرية المتهابوية فى روديسيا وجنوب افريقيا ، وفى كل مكان حتى تسقط هذه القلاع وتزول كلها من عالما .

ولا يفوتنى أن أرحب بالدول الجديدة التى تم انتسابها الى عضوية الامم المتحدة بهذه الدورة ، راجيا أن يكون لوجودها بيننا طابعا ايجابيا وعاملا مساعدا على تقوية السلام والتعاون على الصعيد العالمى .

اننا جميعا نعلق آمالا كبيرة على انجاز هذه الدورة ، والله أدعو أن يوفقنا الى أن ننقل هذه الآمال من مجال الدراسات والمقترحات والتويات الى الأمر الواقع .

#### الرئيس : —

لقد استمعنا للمتحدث الأخير خلال فترة بعد الغار اليوم ، وان ممثل شيلى واليونان وقبرص طلبوا ممارسة حقهم فى الرد . وان أعضاء الجمعية العامة يتذكرون أن الجمعية فى اجسدى جلساتها السابقة قررت أن الكلمات التى تلقى فى اطار حق الرد يجب أن تحدد بعشر دقائق . والكلمة أولا لممثل شيلى . .

السيد / هورتا ( شيلى ) ( مترجمة عن الأسبانية ) : السيد الرئيس ، أيها السادة ، ان السيد وزير خارجية الاتحاد السوفيينى قد أشار الى شيلى ، وهى اشارة لانريد أن نمر عليها من الكرام ، لأنها تمسنا كدولة ، وان هناك يد الاتحاد السوفيينى فى الحملة المشاركة ضد شيلى ، وهى حملة تقول أن هناك حكما فاشيا فى شيلى ، وان هذا مانأسف له كثيرا ، فان الاتحاد السوفيينى يريد أن يسيء الى شاهد يعرف حقائق الزناام عندنا ، وانه ليس من الصعب أن

نشيرا، أو أن نبين ما هى مساوىء النام الشيوعى ، وبعد نصف قرن من دعاية سوفيتية وهى دعاية تقويم أسسها على الترييد فقط وليس على العقل ، وهى ذات ألوان وأكاذيب مختلفة ، أصبحت تفرض قوتها ، ويمكن مقارنتها بما كان يتبعه هتلر ، وان هناك المناورات السوفيتية التى أدت الى تقسيم بولندا والى الحرب العالمية الثانية ، وهناك ملايين الاشخاص الذين يعرفون الشيوعيين السوفيتية ، واننا بذلك نفهم الد واقع التى جعلت ممثل الاتحاد السوفيتى يهزم ويلمز تجاه بلدنا ، وعلاوة على ما قام به السليب الأحمر فان شيلى لها الحرية فى التعرف فى بلدها ، وان شيلى تعلن احترامها لجميع تعهداتها ، كعضو فى هذه المنظمة ، كما أنها تحترم حقوق الانسان ، واننا نلتزمنا وارتباطاتنا الدولية ، فاننا نحترم أيضا حقوق الانسان ، لأن هذا نابع من خبرتنا التاريخية وعقيدتنا المسيحية .

وان حكومة شيلى تدعو حكومة الاتحاد السوفيتى الى اتخاذ موقف ملائم وأن تقبل أن يقوم السليب الأحمر والمؤسسات الخيرية الاخرى بزيارة عامة بلادنا ، وان هذا الكلام الذى ألقى من الاتحاد السوفيتى ليس الانفاقا .

السيد / مافروس ( اليونان ) ( مترجمة من الفرنسية ) السيد الرئيس ، أيها الزملاء المبجلين ، ان وزير خارجية تركيا قد سرد بعرض التبرجات على لسان الأسقف مكاريوس ، وذلك للتدليل على عدم قبرص لليونان .

وفى كل هذه البيانات فان الأسقف مكاريوس كان يحاول أن يشرح لشعب قبرص ليس الاتحاد مع اليونان الذى يعتبره مستحيلا ، فان هذا الاتحاد لم يتم ، ومن بين أقاليم العالم كله فان قبرص وحدها هى التى حرمت من حق تقرير المصير . فمن الواضح أن السيد وزير خارجية تركيا لم يستخدم هذه الحججة ولكنه استخدم حججة الينوسيس ، واستخدمها لأنه وجد من السهولة أن يشرح ما يحدث فى قبرص اليوم .

ان اتحاد قبرص مع اليونان أمر مستحيل ، لأن اليونان هى التى نسحت بحق قبرص فى تقرير مصيرها على مذبح علاقاتها مع تركيا .

وان ارادة قبرص وحدها لا تكفي من أجل الاينوسيس ، ان يجب علي اليونان أن تقبل ذلك ، فابقا لاتفاقات نيقوسيا ، فان هذه الاتفاقات استبعدت عطية الاينوسيس ، كما أن اليونان تعهدت بحماية نظام قبرص المستقل .

ان زميلي التركي يبدو أنه لم يتذكر الاحداث جيدا ، وأنه يبحث عن الجدول اللفظي ولا يبحث عن الحقائق . وقد أعلنت بالأمس أن اليونان ترفض التقسيم وترفض الاينوسيس ، وعن طريق هذا البيان فاني لم أرسم خطا سياسيا جديدا للحكومة اليونانية ولكنني كررت السياسة التي تتبعها اليونان منذ توقيع اتفاقات نيقوسيا وهي سياسة أحرص على أن أؤكد لها ، وحرصت على أن أؤكد لها أسس أمام الجمعية . ان اليونان تحترم المعاهدة وتحترم توقيعها .

وفيما يتعلق بالانقلاب ١٥ يوليو ، الذي كان يرمي الى الاعاطة بالأسقف مكاريوس ، فان مسيو جونس قد أشار الى بعض البيانات التي تكذب مسيو شفيت ، ورئيس الجالية التركية المسيو د نكتاس ، وان رجلي الدولة قد صرحا صراحة أن الانقلاب لا يعني الا لاقا الجالية التركية . وان مسيو جونس قال انه يندد بكل محاولة لتقسيم الجزيرة في الماضي وفي المستقبل ، ولكنه نسي الحاضر ونسي أن يقول ما اذا كان يندد بغزو الجزيرة عن طريق القوات التركية ، ونسي أن يقول لنا ما اذا كان يشجب الغاء استقلال قبرص ووحدة أراضيها ، ونسي أيضا ما اذا كان يندد بالسياسة التي حولت عددا كبيرا من اليونانيين الى لاجئين ، ونسي أن يقول لنا ما اذا كان يندد بانتهاك الاتفاقات التي وقع عليها هو نفسه .

انني اختتم كلمتي فأقول ان مأساة قبرص لن تحل عن طريق القوة أيا كانت قوة نيران القوات - قوات الاحتلال - ان أحدا ليس قويا بما فيه الكفاية حتى يحتقر الرأي العام العالمي الذي يوجد في حالة ثورة .

ان أزمة قبرص ليست مشكلة اليتي قبرص ، وليست مشكلة اليونان وتركيا ، وليست قضية تهتم مع الممثلين المفاوضين في هذا المحفل . انها تعني الاستقلال ووحدة أراضيها ، واذا ما ساد قانون القوة فانها سوف تفقد استقلالها .

السيد / كبريانو ( قبرص ) ( مترجمة من الانجليزية ) : السيد الرئيس ، ان بعضنا أقسم - بهذا غالبية شعب قبرص - حينما يستيقظ في الصباح يعتقد أن ما حدث هو كايوس حلوم زعيم - وأنه لا يمكن أن يكون حقيقيا . واليوم وعند سماع وزير خارجية تركيا - بينما أنا قادم من قبرص -



كنت أعتقد أنه يتعدت عن الموقف في كوكب آخر فقد حاول أن يبسط الأمور . هذا يمكن أن نفهمه حينما نتحدث أمام هذه المنظمة العالمية ، ولكن من ناحية أخرى فان هذه المنظمة العالمية لا تستطيع أن تتجاهل الحقائق وحينما نحلل السياسة الخارجية لبلده خلافا لبعض المبادئ التي ضربها ، فقد قال ان بلاده ضد الأوضاع الراهنة في أي مكان — أو الأمر الواقع في أي مكان ، تحدثت عن مشكلات عديدة مثل مشكلة الفلسطينيين ، ثم انتقل الى الحديث عن الأمر الواقع في حالة قبرص ، وماذا تفعل ، فقد قال ان التدخل العسكري كان يهدف الى تجنب ضم قبرص الى اليونان ، وبعبارة أخرى أعطي انابعا بأن الانقلاب الذي وقف في الخامس عشر من شهر يوليو كان هدفه ضم قبرص الى اليونان .

لا أريد أن أدخل في تفصيلات هذا الانقلاب ، ولكن اذا ذكرتكم بأعد شخصيات هذا الانقلاب ، ان أول ما قاله في التلفزيون هو " السيد / دنكناش — أرجو ألا تخشى لا نريد ضم قبرص لليونان — لا نريد الانوسيس ، ان كل ما نريده هو الا-احة بمكاريوس " .

ولكن واضح بعد ذلك وبديهي ، ولا أعتقد أن ذلك يحتاج الى خبراء عسكريين لاثبات ذلك . أن خطة غزو قبرص كانت جاهزة في وقت قبل الانقلاب بكثير ، وليس من السهل اعداد خطة وتنفيذها بعد انقلاب بعدة أيام فقط ، وكما قلت بالأمس — فان تركيا كان لديها بعض المعلومات عن الانقلاب سبقا ، وهذا يثير الكثير من التساؤلات ويثير مشكلات عديدة .

ان وزير خارجية تركيا تحدث عن استقلال قبرص وسيادتها وسلامة ووحدية أراضيها ، وقال أن تركيا تود أن تحترم استقلال قبرص ، وسلامة ووحدية أراضيها وسيادتها ولكن أعتقد أن الوقت قد حان لكي نفسر ما معنى السيادة في قبرص الآن ، وما معنى سلامة ووحدية الأراضي فمثلا حينما قال أنه يوافق على استبعاد الانوسيس ، هل يمكن أن يضع بعض الترتيبات التي تكفل تجنب التقسيم .

لقد حاول أن يظهر هذه العملية على أنها عملية محافظة على السلام أو منع شيء ، انكم لا تستطيعون أن تفعلوا ذلك بقصف المدن والقرى ، وقصف المدنيين وقصف المستشفيات بقنابل النابالم . اننا لا نفعل ذلك عن طريق القتل ، ولا يمكن أن يتم ذلك عن طريق الاغتصاب ولا يمكن أن يتم ذلك بكل ما حدث في قبرص .

يقال دائما في الأمم المتحدة أن أفضل الطرق ألا ندخل في جدل لفظي ، ونحاول أن نكون  
بنائين في المداولات ، والتلاعب بالألفاظ يعتمد على ما نمنيه ، فيهدف المحافظة على المقائـق  
يجب أن تقولوا ما حدث فعلا .

لقد تحدث عن المفاوضات من أجل حل المشكلة ومن أجل تجنب الدخول في جدل لفظي والتلاعب بالألفاظ . وقال أن تركيا لا تريد التقسيم ، ولا تريد الانوسيس ، وقال ، وأكرر أن السبب الذي غزت من أجله تركيا قبرص ، هو العيلولة دون الانوسيس ، أى ضم قبرص الى اليونان . والآن لنكن واقعيين . ر أعود الى ما قلته أنا بالأمس بطريقة مختلفة ، فالانوسيس والتقسيم مستبعدين ، فهمل يكون على استعداد لكى يقول هنا صراحة الليلة أن كل شخص وجميع الناس الذين طردوا من ديارهم سوف يسمح لهم بالعودة الي ديارهم ، هذا رقم واحد ، ورقم ٢ اذا كانت القوات التي يبلغ حجمها . . . ر . ع ألف ، وكل هذه الدبابات ، قد ذهبت هناك الى قبرص ، لسبب بسيط كما أرادوا أن يذهبوا ، فهل تسعب هذه القوات أم أنها سوف تبقى هناك ، ويبقى الشعب بعيد عن دياره حتى تتم تسوية . وبحبارة أخرى ، هل سوف تبقى القوات هناك ويبقى الناس بعيدين عن ديارهم كوسيلة تؤثر على مجريات المفاوضات . سوف يتحين اجراء المفاوضات ويجب أن تحل المشكلة عن طريق المفاوضات ، ولكن لأسباب معينة لا نريد أن نتفاوض ونحن معزولين . يجب أن يكون العالم موجودا ، أن يراقب العالم ، وأن يكون الآخرون موجودين ، فاذا كانت أهداف تركيا حقيقية ، نريد حضور آخريين ، لأننا اذا وافقنا على المبادئ على أنها سوف تكون بخير قبرص المستقلة ذات السيادة ، واحترام وحدتها وسلامة أراضيها ، وأن أولئك الذين طردوا من ديارهم سوف يسمح لهم بالعودة الى ديارهم ، وأن جميع القوات سوف تجلو عن قبرص هذا وقد أضفت بالأمس ، أننا على استعداد لكى نبحث وجود قوات طوارئ دولية في الجزيرة الى فترة ما ، فاذا كانت هذه المبادئ مقبولة ، فلم اذا نتفاوض في الأروقة وفي الحجرات المظلمة ، أو في حجرة مظلمة لماذا ؟

نحن بلد صغير ، ونحن ضحايا للحدوان ، وأعتقد أنه من المعقول أن نتوقع من العالم أن يتخذ موقفا وأن نتوقع من الأمم المتحدة أن تأخذ موقفا ازاء هذه المبادئ ، ونطالب من المنظمة الدولية أن تساعدنا في التفاوض ، ولكن ليس في عزلة وقد يتم هذا عن طريق نوع المؤتمر الذي اقترحة الاتحاد السوفييتى ونحن نرحب باقتراحه ، وقد يتم عن طريق شيء مختلف ولكننى أعتقد أنه سوف يكون مبن المبالغ فيه في الواقع أن يقال أننا غير واقعيين في توقع ذلك . ان الجميع يتحدثون عن الواقعية وعن الحلول الواقعية . ما هو تفسير الواقعية ؟ هل الواقعية تعني أننا يجب أن نرضخ للقوة ، هل يعني أننا يجب أن نقبل حالا يفرض علينا ، ويمكن أن يفرض علينا بسهولة ؟ لا ننكر ذلك . القوات

موجودة هناك . ولكن هل ستسمح الأمم المتحدة بذلك ؟ ان ذن لأسباب خاصة نود أن نتفـاوض  
علانية . نود أن نضع الأسس والمبادئ علانية ، وعند ذن سوف نعرف حقيقة نوايا تركيا .

السيد جونس ( تركيا ) ( مترجمة عن الفرنسية ) سيدى الرئيس اننى طلبت الكلمة لكي أؤكد  
لزميلي مسيو مافروس ، أنني لن أنسى وليس في نيتي أن أنسى أية مسألة تخص الجزيرة ، وكذا أكدت  
في كلمتي الأولى وفي بياني الذى أدليت به لتوى ، فأننى سوف أرد على بعض جوانب البيان الذى  
ألقاه مسيو مافروس واننى ما زلت أقول أن الرد الضرورى سوف يعطى أثناء المناقشة العامة التى  
ستجرى أمام الجمعية العامة ، وهذا ما آمله قريبا .

واننى — اذا ما سمحتم لي ياسيدى الرئيس — فأننى أود أن أصحح خطأ واضحا ، فان مسيو  
جوفيت رئيس وزراء تركيا لم يقل ما لقا أن انقلاب سامسون كان مسألة عادية ، وأعتقد أن زميلى  
ليست لديه المعلومات الصحيحة حول هذا الموضوع ، وأن مسيو جوفيت لو كان أدلى بمثل هذا  
البيان ، لكان قد وقع في خطأ ، لأن مكاريوس في الجمعية العامة ، قال أن الأمر يعنى غزوا يهدف  
الانوسيس وأن هذا الانقلاب قد أضرب بالجالية التركية .

واننى أثير نقطة أخرى سنعود اليها فيما بعد ، فأننى أتساءل ما الذى كان يصنعه منذ  
سنوات — ما الذى كانت تمنعه قوات الأمم المتحدة في الجزيرة اللهم الا الدفاع عن الأتراك الذين  
يبلغ عددهم ١٤٠ ألفا ، بينما يبلغ عدد اليونانيين ٥٠٠ ألفا ، ولا يمكن القول بأن ١٤٠ ألف  
تركي يستطيعون القضاء على ٥٠٠ ألف يوناني ، ولا أظن أن بين اليونان القبرصى وبين التركي  
القبرصي مثل هذا الاختلاف الكبير في القوة العضوية أو الجسمانية .

( رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٢٠ )